

فَيْضُ الْكَبِيرِ
فِي صِفَةِ خِفَاءِ الْمَيِّمِ

كَتَبَهُ
أَبُو بَرَاهِيمَ
عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْجَلَوَانِيُّ الْمَصْرِيُّ



حقوق الطبع والنشر محفوظة

الطبعة الأولى

رقم الإيداع المحلي: §§§§§§§§§§

الترقيم الدولي: §§§§§§§§§§



٥٧ ش نور الإسلام متفرع من أحمد عصمت , عين شمس
- القاهرة



فِيضُ الْكَلِمِ

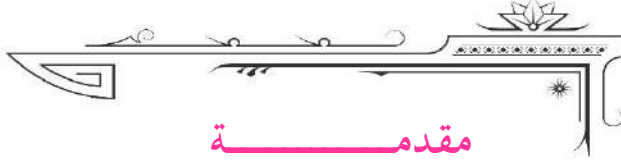
فِي صِفَةِ إِخْفَاءِ الْمِيمِ

كَتَبَهُ

أَبُو إِبْرَاهِيمَ

عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْجَلَوَانِي الْمَصْرِيُّ





مقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا،
وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ، فَلَا هَادِيَ
لَهُ.

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ
وَرَسُولُهُ.

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل

عمران: ١٠٢].

﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا
رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾
[النساء: ١].

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ
وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

أما بعد: فإن أصدق الحديث كلام الله وأحسن الهدى هدى محمد ﷺ،
وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في
النار.

وبعد: فهذه رسالة في حكم الميم الساكنة والنون الساكنة عند الباء، وكيفية اللفظ بالميم المخفأة عند الباء، أردت بها تتبع الأدلة الواردة في هذه القضية بقصد بلوغ الصواب فيها، ومن ثم بيانه لغيري ممن شغلته هذه المسألة، واختلفت عليه فيها الأقوال، لأنها مسألة كثر فيها الخلاف والجدال في هذه الأيام، ألا وهي طريقة اللفظ بالميم المخفأة عند الباء، وسواء كانت الميم منقلبة عن نون في نحو قوله **عَزَّجَلَّ** ﴿أَنْ بُرِكَ﴾ [النمل: ٨]، ﴿أَنْبِئْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٣٣]، أو كانت الميم أصلية، نحو ﴿يَعْنَصِمِ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٠١]، ﴿أَمْ يَظَاهِرُونَ﴾ [الرعد: ٣٣]، ﴿إِنَّ دَرَمًا بِهِمْ﴾ [العاديات: ١١] وقد كتب في هذه المسألة كثير من الأفاضل، وأدلى كل بدلوه، وما أكثر ما أُسأل عنها، وسواء من طلبة العلم الذين يقرءون على القرآن، أو من غيرهم، فقد ذاع ذكر الخلاف فيها وانتشر بين العام والخاص، وكيف لا؟! وهو متعلق بكيفية تلاوة كتاب الله، وبِحُكْمِ مسألة يكثر ورودها جدا في القرآن، فلا تكاد تخلو تلاوة قارئ من ورودها، فكان من الأهمية بمكان تحرير هذه المسألة، فاستخرت الله العظيم، وسألته أن يهديني فيها للصواب، كما سألته **عَزَّجَلَّ** العون على تحريرها وبجث الأقوال الواردة فيها، ونظرت في كل ما استطعت النظر فيه من كتب العربية والتجويد عند المتقدمين والمتأخرين فيما يتعلق بهذه المسألة، كذلك اطلعت على الكثير من الرسائل المؤلفة فيها من الباحثين المعاصرين، وما صنعت ذلك إلا بغرض تصحيح تلاوتي للقرآن، وإرشاد إخواني من طلبة العلم وغيرهم من عامة المسلمين إلى ما ظهر لي مما أحسب أنه الحق في هذه المسألة، وذكر ما

فتح الله به على عبده الضعيف من بعد النظر في الأدلة الواردة فيها، ولا يخفي أنه قد انقسم الناس في هذه المسألة إلى فريقين عظيمين، فريق يأخذ بإطباق الشفتين على الميم الساكنة عند الباء إطباقاً كاملاً، فيطبقون الشفتين على الباء والميم جميعاً إطباقاً واحداً، فيظهر صوت الميم في اللفظ ويجرون معها الغنة من الخيشوم، وفريق آخر يقولون بترك فرجة بين الشفتين، فلا يظهر صوت الميم في اللفظ، ويجرون الغنة من الخيشوم ثم يطبقون الشفتين على الباء، والمذهب الأخير هو الذي قرأت به على عامة من قرأت عليهم من شيوخي، لم يأخذ على أحد بإطباق الشفتين على الميم والباء جميعاً، وكان يسعني كما يسع كل واحد من المسلمين أن أقف عند ما قرأت به واقتصر عليه لأنني هكذا أخذته عن شيوخي، وهكذا أخذ غيري عن شيوخهم من الفريقين، والقراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول، لكن لما رأيت جماعة من أئمة

المسلمين الذين قد علا قدرهم عند العام والخاص، والذين لا يُشكُّ في علمهم وإتقانهم لَمَّا رأيتهم يقولون بخلاف ما تلقيته عن شيوخي، وبخلاف ما أخذ به على تلامذتي رأيت أنه يتعين على أن أبحث هذه المسألة وأن أعمل وُسْعِي في تحصيل ما ورد فيها من أقوال المتقدمين والمتأخرين، وإنما كثر فيها الخلاف لأن وجه الحق فيها لا بد أن يكون على صفة واحدة، ولا يمكن تعدده، فلا يمكن مجال تصويب الوجهين، ولأن أياً من الفريقين لا يقدر على نقل إجماع فيها عن المتقدمين أو المتأخرين، ولأن النصوص الواردة فيها عن أئمة العربية والتجويد عزيزة كما أن

أكثرها ليس فيها التصريح بكيفية الإخفاء المذكور، بل ظاهر بعضها يحتمل تصويب أحد القولين وظاهر بعضها يحتمل تصويب القول المخالف له، ولما لم يكن أحد قادرا على نقل الإجماع في المسألة وكان كل فريق يدعى أنه هكذا تلقاها عن شيوخه، وأن هذا هو معنى الإخفاء، كان لا بد من الرجوع إلى نصوص الأئمة المتقدمين منهم والمتأخرين، ليتبين لنا كيف كان لفظهم بالإخفاء المذكور، وهذا الذي عزمت عليه قد تقدمني فيه كثير من فضلاء القراء والباحثين في هذا الزمان، لكن مع ذلك لم ينته الخلاف ولم يهدأ، وما زال كل فريق يرى صحة ما عنده، ويأتي بالأدلة المؤيدة له، ولا بأس بهذا إن شاء الله طالما لم يكن في ذلك تعصب لقول ولا اتباع هوى، فأعملت النظر في ما ورد من النصوص والأدلة في هذه المسألة، وأحببت أن أساهم فيها بما ظهر لي بعد النظر وإعمال الفكر فيها، وأن أطلع أخواني من القراء وغيرهم على ما أرانيه الله **عَزَّوَجَلَّ** فيها، وأسأل الله **عَزَّوَجَلَّ** أن يجعل ذلك العمل خالصا لوجهه، وأن يهديني فيه للصواب، وأن يلهمني فيه حجتى، وأن يُفهِمَ عني ما أردت بيانه، وأن ينفع به من شاء من عباده، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

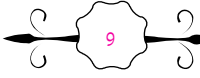


حكم النون الساكنة والتنوين والميم الساكنة عند الباء

قال ابن الجزري رَحْمَةُ اللَّهِ فِي بَابِ أَحْكَامِ النُّونِ السَّاكِنَةِ وَالتَّنْوِينِ مِنْ كِتَابِ النُّشْرِ ٢/٢٦: «وَأَمَّا الْحُكْمُ الثَّالِثُ وَهُوَ الْقَلْبُ: فَعِنْدَ حَرْفِ وَاحِدٍ وَهِيَ الْبَاءُ، فَإِنَّ التُّونَ السَّاكِنَةَ وَالتَّنْوِينَ يُقْلَبَانِ عِنْدَهَا مِيمًا خَالِصَةً مِنْ غَيْرِ إِدْغَامٍ وَذَلِكَ نَحْوُ ﴿أَنْبِئْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٣٣]، وَ﴿مِنْ بَعْدِ﴾ [البقرة: ٢٧]، وَ﴿صُمْ بِكُمْ﴾ [البقرة: ١٧١] وَلَا بُدَّ مِنْ إِظْهَارِ الْغَنَّةِ مَعَ ذَلِكَ فَيَصِيرُ فِي الْحَقِيقَةِ إِخْفَاءَ الْمِيمِ الْمَقْلُوبَةِ عِنْدَ الْبَاءِ، فَلَا فَرْقَ حِينَئِذٍ فِي اللَّفْظِ بَيْنَ ﴿أَنْ بُورِكَ﴾ [النمل: ٨]، وَبَيْنَ: ﴿يَعْتَصِمُ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٠١] إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُخْتَلَفْ فِي إِخْفَاءِ الْمِيمِ وَلَا فِي إِظْهَارِ الْغَنَّةِ فِي ذَلِكَ وَمَا وَقَعَ فِي كُتُبِ بَعْضِ مُتَأَخَّرِي الْمَعَارِبَةِ مِنْ حِكَايَةِ الْخِلَافِ فِي ذَلِكَ فَوَهُمْ، وَلَعَلَّهُ انْعَكَسَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْمِيمِ السَّاكِنَةِ عِنْدَ الْبَاءِ. وَالْعَجَبُ أَنَّ شَارِحَ أَرْجُوزَةِ ابْنِ بَرِّي فِي قِرَاءَةِ نَافِعٍ حَكَى ذَلِكَ عَنِ الدَّائِي. وَإِنَّمَا حَكَى الدَّائِي ذَلِكَ فِي الْمِيمِ السَّاكِنَةِ لَا الْمَقْلُوبَةِ وَاخْتَارَ مَعَ ذَلِكَ الْإِخْفَاءَ. وَقَدْ بَسَطْنَا بَيَانَ ذَلِكَ فِي كِتَابِ التَّمْهِيدِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

وقال في كتاب التمهيد في أحكام النون الساكنة والتنوين ١٥٧: «القسم الرابع: الإقلاب، وقد تقدم الكلام على معناه، فإذا أتى بعد النون الساكنة والتنوين باء قلبت ميمًا، من غير إدغام، وذلك نحو ﴿أَنْ بُورِكَ﴾ [النمل: ٨]، ﴿أَنْبِئْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٣٣]، ﴿جَدُّدٌ بَيْضٌ﴾ [فاطر: ٢٧] والغنة ظاهرة في هذا القسم.

وعلة ذلك أن الميم مؤاخية للنون في الغنة والجر، ومشاركة للباء في



فِي صِفَةِ إِخْفَاءِ الْمِيمِ

المخرج، فلما وقعت النون قبل الباء، ولم يمكن إدغامها فيها، لبعده المخرجين، ولا أن تكون ظاهرة لشبهها بأخت الباء وهي الميم، أبدلت منها لمؤاخرتها النون والباء».

وقال في المقدمة الجزرية: «وَالْقَلْبُ عِنْدَ الْبَا بَغْنَةٌ كَذَا ... لَاخْفَا لَدَى بَاقِي الْحُرُوفِ أَخْذَا».

وقال في كتاب التمهيد في أحكام الميم الساكنة ١٤٤: «فَإِذَا سَكَنَتِ الْمِيمُ وَأَتَى بَعْدَهَا فَاءٌ أَوْ وَاوٌ فَلَا بَدَّ مِنْ إِظْهَارِهَا، كَقَوْلِهِ: ﴿هُمَّ فِيهَا﴾ [البقرة: ٣٩]، ﴿وَيُنذُهُمْ فِي﴾ [البقرة: ١٥]، ﴿وَعَدَّهُمْ وَمَا﴾ [الإسراء: ٦٤] ونحوه.

وإذا سكنت وأتى بعدها باء فعن أهل الأداء فيها خلاف، منهم من يظهرها عندها، ومنهم من يخفيها، ومنهم من يدغمها، وإلى إخفائها ذهب جماعة، وهو مذهب ابن مجاهد وابن بشر وغيرهما، وبه قال: الداني.

وإلى إظهارها^(١) ذهب ابن المنادي وغيره. وقال أحمد ابن يعقوب التائب: أجمع القراء على تبيين الميم الساكنة وترك إدغامها إذا لقيها باء في كل القرآن. وبه قال مكي».

قال: «وبالإخفاء أقول، قياساً على مذهب أبي عمرو بن العلاء، قال شيخنا ابن الجندي رَحِمَهُ اللهُ واختلف في الميم الساكنة إذا لقيت باء، والصحيح إخفاؤها مطلقاً، أي سواء كانت أصلية السكون كـ ﴿أَمَّ بَطَّاهِرٍ﴾ [الرعد: ٣٣] أو عارضة كـ ﴿يَعْنَصِمُ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٠١]».

وقال رَحِمَهُ اللهُ في المقدمة: «وَالْقَلْبُ عِنْدَ الْبَا بَغْنَةٌ كَذَا ... إِخْفَا لَدَى بَاقِي

(١) في بعض النسخ: «إدغامها» واعتمده المحقق، وما أثبتنا هو الموافق لما في أكثر الكتب، والله أعلم.

وقال في الطيبة والمقدمة:

..... وَأَخْفَيْنَ.....

المِيمَ إِنْ تَسَكَّنَ بَغْنَةً لَدَى بَاءٍ عَلَى الْمُخْتَارِ مِنْ أَهْلِ الْأَدَا»

فيتلخص من كلامه رحمته تعالى أن النون الساكنة والتنوين إذا لقيا الباء، فإن حكمهما قلب النون ميما مع الإخفاء قولاً واحداً، وأن في الميم الساكنة إذا لقيت الباء، ولم تكن تلك الميم مقلوبة عن نون أو تنوين وجهان:

الأول: الإخفاء كما تخفي الميم المنقلبة عن نون أو تنوين.

الثاني: الإظهار كما تظهر عند باقى حروف المعجم غير الباء، وغير الميم، لأنها تدغم في الميم مثلها.

قلت: «وحكى بعضهم فيها وجهاً ثالثاً، وهو الإدغام كما تقدم، لكنه ضعيف، قال العلامة عمر بن إبراهيم بن علي المُسْعِدِيِّ المتوفى ١٠١٧ هـ في كتابه الفوائد المسعدية على المقدمة الجزرية ٩٠: «وذهب بعضهم إلى إدغام الميم الساكنة عند الباء الموحدة، وهو ضعيف جداً، وغالب المصنفين لم يذكره» (اه).

وظاهر كلام ابن الجزري رحمته الله المتقدم أنه لم يكن ثمة خلاف بين المتقدمين في كيفية اللفظ بالميم المخففة عند الباء، وسواء كانت الميم منقلبة عن نون أو لا، لأنه لم يحك في ذلك خلافاً، غير ما حكاه من أخذ بعض متأخري المغاربة في النون الساكنة بوجهي الإخفاء والإظهار كحالة الميم الساكنة التي لم يكن أصلها نوناً، وهو قول ضعيف لا يعول عليه.

واختلف أهل الأداء من المعاصرين وقبل ذلك بقليل في كيفية اللفظ بالميم المخففة، وسواء المنقلبة عن النون أو الميم الأصلية، فقال بعضهم بترك فرجة بين

الشفيتين عند اللفظ بالميم، وقال آخرون بإطباق الشفتين على الميم عند اللفظ بها. قال الأستاذ غانم قدوري الحمد في شرحه على الجزرية المسمى بالشرح الكبير ص ٤٦٣: «ويميل بعض أهل الأداء في زماننا إلى ترك فرجة بين الشفتين عند إخفاء الميم عند الباء، لكن أكثرهم يطبقون الشفتين، وهو الراجح لدلالة أقوال علماء التجويد عليه، قال الداني: «هي مخفة لانطباق الشفتين عليهما كانطباقهما على إحداهما» (انظر التحديد ص ١٦٨) (١).

قال - يعني غانم قدوري -: «ولم أجد في كتابات علماء التجويد المتقدمين أو المتأخرين إشارة إلى ترك الفرجة».

ثم أشار في الحاشية إلى بحث له عن إخفاء الميم في النطق العربي نشره في كتابه: أبحاث في علم التجويد، قال: «وعززت هذا البحث بأدلة أخرى في بحث منشور في مجلة الفرقان التي تصدرها جمعية المحافظة على القرآن بعمان العدد الأربعون.

وقال في كتابه المذكور أبحاث علم التجويد ١٣٤: «والتأمل اليوم لأداء قراء

القرآن يجد منهم من يفتح شفثيه عند نطق الميم الساكنة قبل الباء، وهو ما لم أجد له ذكرا في المصادر القديمة لعلم التجويد وعلم القراءات، ومنهم من يطبق شفثيه للصوتين جميعا، وكلا الفريقين يحتج بالرواية والتلقي عن الشيوخ».

قال: «كنت أتردد على الشيخ عامر السيد عثمان أحد مشايخ الإقراء في القاهرة، فكان لا يقبل ممن يقرأ عليه أن يطبق شفثيه عند نطق الميم الساكنة قبل الباء، ويأبى إلا انفراجهما».

(١) قال في الحاشية: «وينظر الإقناع لابن الباذش ١٨٢/١، والدر النثير للمالقي ٤٤٨».

قال: «عند التقائي بالشيخ إبراهيم المشهداني، أحد مشايخ الإقراء في مدينة الموصل، فقال: نحن لا نعرف إلا إطباق الشفتين عند النطق بالميم المخفأة، وإن روايتهم للقراءة كانت هكذا عن شيوخهم».

ثم ذكر نحو كلامه السابق، وأنه لم يجد القول بالفرجة في كتب علماء التجويد المتقدمين، وأنه على العكس من ذلك رأى أقوالهم تدل على إطباق الشفتين عليهما إطباقا واحدا، ومن ذلك قول أبي الحسن ابن الباذش الذي نقله عنه ابنه أبو جعفر في كتاب الإقناع ٦٥: «إلا أن يريد القائلون بالإخفاء انطباق الشفتين على الحرفين انطباقا واحدا، فذلك ممكن في الباء وحدها، نحو (أكرم بزيد)».

ثم استدل بنصوص بعض المتأخرين، سيأتي ذكرها والتعقيب عليها في محلها إن شاء الله تعالى.

وذكر نحو من هذا علامة الشام الشيخ أيمن سويد حفظه الله ومتع ببقائه، وانتصر لهذا القول، وسيأتي ذكر كلامه أيضا والتعليق عليه.

قلت: النظر إلى هذه المسألة يكون من عدة أوجه:

الأول: معنى الإخفاء لغة واصطلاحا، وكيف يكون الإخفاء مغايرا لكل من الإظهار والإدغام، ونصوص الأئمة في حال النون والميم الساكنتين مع الباء.

الثاني: ذكر نصوص أئمة اللغة وأئمة التجويد في صفة الإخفاء عند الباء، ودلالة هذه النصوص على معنى الإخفاء عند الباء.

الثالث: ذكر أدلة القائلين بالإطباق والرد عليها.

الرابع: كيفية الإخفاء عند الباء على ما يوافق النصوص الواردة فيه.

فأما معنى الإخفاء لغة واصطلاحا: فقالوا: الإخفاء لغة الستر، واصطلاحا:

النطق بحرف بصفة بين الإظهار والإدغام، عار عن التشديد مع بقاء الغنة في الحرف الأول.

وكان حق النون أن تخفي عند الباء، لأن الباء من حروف الفم، والنون تخفي عند حروف الفم، لكن لم تخفي النون لعسر الإتيان بالغنة من الخيشوم ثم إطباق الشفتين بعد ذلك على الباء.

كذلك كان حق الميم الساكنة إذا وقعت قبل الباء أن تدغم للتجانس الذي بينهما لأنهما يخرجان من مخرج واحد، فهما متجانسان، والمتجانسان إذا سكن الأول منهما وجب إدغامه في الثاني، قال ابن الجزري: «وَأَوَّلَى مِثْلٍ وَجُنُسٍ إِنْ سَكَنَ ... أَدْغَمُ...». لكن لما تميزت الميم على الباء بالغنة كرهوا أن يدغموها فيها.

فأما النون فإنهم قلبوها عند الباء ميمًا لمشاركة الميم للنون في الغنة والجهر، ومشاركتها الباء في المخرج.

قال سيبويه في الكتاب ٤/٥٣: «وتقلب النون مع الباء ميمًا لأنها من موضع تعتل فيه النون، فأرادوا أن تدغم هنا إذ كانت الباء من موضع الميم، ... ولم يجعلوا النون باءً لبعدها في المخرج، وأنها ليست فيها غنة. ولكنهم أبدلوا من مكانها أشبه الحروف بالنون وهي الميم، وذلك قولهم: (مَمْبِكُ)، يريدون: (مَنْ بِكُ). و(شمباء) و(عمبر)، يريدون (شبناء) و(عنبرًا)».

وقال ص ٤/٥٥: «وإذا كانت - يعني النون - مع الباء لم تتبين، وذلك قولك: شماء، والعمبر، لأنك لا تدغم النون وإنما تحولها ميمًا. والميم لا تقع ساكنة قبل الباء في كلمة، فليس في هذا التباسٌ بغيره».

وقال أبو عمرو الداني في التيسير ٥٤: «وَكَدًّا أَجْمَعُوا عَلَى قَلْبِهِمَا مِيمًا عِنْدَ

الْبَاءِ خَاصَّةً وَعَلَى إِخْفَائِهَا عِنْدَ بَاقِي حُرُوفِ الْمَعْجَمِ وَالْإخْفَاءَ حَالِ بَيْنِ الْإِظْهَارِ وَالْإِدْغَامِ وَهُوَ عَارٍ مِنَ التَّشْدِيدِ».

وقال في جامع البيان ٦٨١/٢: «والحال الثالثة: أن يقلبا ميمًا خالصة من غير إدغام، وذلك عند الباء خاصة، وسواء كانت النون معها في كلمة أو كلمتين نحو قوله: ﴿وَيُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٦٥]» (اه).

وأما الميم الساكنة فلم يدغموها في الباء لتمييز الميم بالغنة على الباء كما تقدم، ولأنهم قلبوا النون الساكنة ميمًا عند الباء، فلم يكونوا ليدغموا الحرف الذي فروا من النون إليه.

قال سيبويه في الكتاب ٤٤٧/٤: «فالميم لا تدغم في الباء، وذلك قولك: أكرم به، لأنهم يقلبون النون ميمًا في قولهم: (العنبر)؛ (من بدل لك). فلما وقع مع الباء الحرف الذي يفرون إليه من النون لم يغيروه؛ وجعلوه بمنزلة النون، إذ كانا حرفي غنة».

ويتلخص مما تقدم أن النون الساكنة والتنوين عند لقيهما الباء، فإنهم قلبوهما ميمًا مع الإخفاء، وهذا مما لا خلاف فيه بين أهل العلم أن النون الساكنة تقلب ميمًا عند الباء، لكن حكاية الإخفاء فيها قليل عند المتقدمين، وأكثرهم ذكروا القلب ولم يذكروا الإخفاء، وأحسب أنه لذلك أخذ بعض متأخري المغاربة بإظهار الميم المنقلبة عن نون أو تنوين عند الباء كما حكاه ابن الجزري عن ابن بري وغيره.

وأما الميم الساكنة ففيها وجهان: الإخفاء مع الغنة، والإظهار، فأما الإظهار فهو واضح لا إشكال فيه، وأما الإخفاء فاختلّفوا في كيفية النطق به كما تقدم. وأما نصوص أئمة اللغة وأئمة التجويد في الإخفاء ودلالة تلك النصوص

على معنى الإخفاء:

قال سيبويه في الكتاب ٤/٤٥٣: «وتقلب النون مع الباء ميماً».

وقال ص ٤/٤٥٥: «وإذا كانت - يعنى النون - مع الباء لم تتبين، وذلك

قولك: شباء، والعمبر، لأنك لا تدغم النون وإنما تحولها ميماً».

وقال أبو عمرو الداني في التيسير ٥٤: «وَكَذَا أَجْمَعُوا عَلَى قَلْبِهَا مِيمًا عِنْدَ

الْبَاءِ خَاصَّةً».

وقال في جامع البيان ٢/٦٨١: «والحال الثالثة: أن يقلبا ميما خالصة من

غير إدغام، وذلك عند الباء خاصة، وسواء كانت النون معها في كلمة أو كلمتين

نحو قوله: ﴿وَيُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٦٥]».

قال سيبويه في الكتاب ٤/٤٤٧: «فالميم لا تدغم في الباء، وذلك قولك:

أكرم به».

قلت: ظاهر كلام سيبويه وأبي عمرو الداني رحمهما الله، المتقدم أن النون

والتنوين يقلبان عند الباء ميما ظاهرة، وذلك أنهما لم يزيدا على ذكر القلب،

لم يذكر غنة ولا إخفاءً، وكذلك ظاهر كلام سيبويه في الميم الأصلية أنها تظهر

عند الباء، وهذا في الميم الأصلية لا إشكال فيه، لأن فيها الوجهان الإخفاء

والإظهار كما تقدم، وكلا الوجهين صحيح معمول به.

وأما النون والتنوين فقد نقل ابن الجزري **رَحْمَةُ اللَّهِ** وغيره من أئمة التجويد

الاتفاق على إخفاء الميم المنقلبة عنهما، لكن حكى أبو سعيد السيرافي في

شرحه على كتاب سيبويه ما يؤيد ما حكاه ابن الجزري **رَحْمَةُ اللَّهِ** وغيره، ونقل

جَمَاعَةٌ مِنْ أئِمَّةِ الْعَرَبِيَّةِ عَنِ الْفَرَاءِ أَنَّ النون تخفي قبل الباء.

قال أبو سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه ٤٦٥/٥: «وقال الفراء:

(العنبر) وكل نون ساكنة قبل الباء مخفي، أخفيت النون قبل الباء، والذي قال سيبويه والبصريون أنها ميم، وهو الصحيح، ويمكن أن تجعل نونا إلا أنها إذا جعلت نونا فلا بد من بيانها كما تبين النون الساكنة قبل الحاء والهاء والعين لا يمكن إخراجها على مثال إخراجها قبل الكاف والقاف؛ فإن ادعى مدع أنها نون مخفأة غير بينة وهي ساكنة بعدها باء قيل له: اجعلها ميمًا؛ فإذا جعلها ميمًا؛ فانظر هل بينها وبين النون المخفأة فرق، لا يوجد فرق بينهما إذا تأملته وإذا كانت مخفأة مع الباء فهي بمنزلتها مع القاف والكاف ونحوهما» (اه).

فهذا حكم النون المقلوبة ميمًا عند الباء على مذهب البصريين والقراء من الكوفيين، فالبصريون يقولون هي ميم منقلبة عن النون، والقراء يقول هي نون مخفأة، وقول أبي سعيد السيرافي: «اجعلها ميمًا؛ فإذا جعلها ميمًا؛ فانظر هل بينها وبين النون المخفأة فرق، لا يوجد فرق بينهما إذا تأملته وإذا كانت مخفأة مع الباء فهي بمنزلتها مع القاف والكاف ونحوهما» (اه).

يظهر منه بوضوح تسويتها عندهم بالنون المخفأة عند القاف والكاف، وأن ذات الميم لا يظهر لها صوت في اللفظ عند الباء كما لا يظهر في ذات النون المخفأة عند القاف والكاف وسائر حروف الإخفاء، بل يتحول مخرج الميم المخفأة إلى الخيشوم كما يتحول مخرج النون عند حروف الإخفاء، ويدل عليه بشكل أظهر قول الفراء «إنها نون مخفية»، وظاهره أنه لم يفرق بين كونها نونا أو ميمًا لأن اللفظ بها يكون من الخيشوم ولا عمل للسان فيه، فلما كان المخرج واحداً وهو الخيشوم، وهو مخرج النون الخفية كما ذكر بعض أهل

الأداء، قال الفراء: هي نون مخفأة.

وكذلك نقل أبو علي بن أبي الأحوص أحد تلاميذ الشَّلوِّيين عن الفراء أن النون الساكنة تخفي عند الباء، قال: «ولا يحمل على ظاهره، فإن ذلك شيء لم ينقله أحد من النحويين عن العرب، وإنما يحمل على أنه تجوز، فسمي الإبدال هنا إخفاء» انظر توضيح المقاصد والمسالك في شرح ألفية ابن مالك لبدر الدين المرادي ١٦٠٤/٣.

وجه اعتراض أبي سعيد السيرافي وغيره على قول الفراء: «إنها نون مخفأة»

أن ظاهره أن النون لا تقلب ميمًا قبل إخفائها، بل تخفي رأسًا، وهذا فيه من العسر ما فيه لتباعد ما بين مخرج النون المخفأة وبين الشفتين، فيعسر الإتيان بنون مخفأة من الخيشوم ثم إطباق الشفتين على الباء، وما أحسب الفراء أراد ذلك، والفراء رَحِمَهُ اللهُ أَجَلٌ من أن يخفي عليه انقلاب النون ميمًا في نحو ذلك، وإنما أراد - والله أعلم - تحول مخرج النون المظهرة إلى مخرج النون المخفأة الذي هو الخيشوم، وذلك أن حكم القلب معلوم متفق عليه بين أهل اللغة، فلما كان ذلك معلومًا أراد أن يذكر ما قد يخفي علمه على الكثيرين، فذكر الإخفاء ولم يذكر القلب لكون القلب معلومًا، وأما الإخفاء فربما خفي أمره، وربما اشتبه على بعضهم بحالة الميم الساكنة عند الباء، وذلك أن الميم الساكنة عند الباء تُظْهَرُ في أحد الوجهين، وهو الذي عليه المشاركة من أئمة الأداء، فلما كان ذلك حكم الميم الساكنة صار من المحتمل أن يشتبه حكم الميم المنقلبة عن النون الساكنة والتنوين بحكم الميم الأصلية فيُظن أن الميم المقلوبة يمكن أن تظهر عند الباء كالميم الأصلية، وذلك كما اشتبه على بعض المغاربة كما تقدم من كلام ابن الجزري في النشر: «وَالْعَجَبُ أَنَّ شَارِحَ أَرْجُوزَةَ

ابْنُ بَرِّي فِي قِرَاءَةِ نَافِعٍ حَكَى ذَلِكَ عَنِ الدَّائِي. وَإِنَّمَا حَكَى الدَّائِي ذَلِكَ فِي المِيمِ السَّاكِنَةِ لَا الْمُقْلُوبَةِ» (اه). فلما كان الأمر كذلك وخيف الالتباس احتيج إلى التنبيه على الإخفاء، فأحسب هذا الذي دفع الفراء إلى القول: إنها نون مخفأة، ليدل على الإخفاء، لا أنه ينكر القلب.

ولذلك حمل بعضهم عبارة الفراء على أنه أراد بالإخفاء القلب، لا حقيقة الإخفاء، وجعلوا ذلك من باب التوسع في العبارة والمجاز اللغوي، وهو قول وجيه، ولكن أوجه منه عندي ما قدمنا ذكره من أنه أراد التنصيص على ما خفي دون ما ظهر، فنص على الإخفاء دون القلب لكونه قد يشته، ومثله مثل الذين ذكروا القلب ولم يذكروا الإخفاء كسيبويه والأكثرين، فإنهم اكتفوا بذكر القلب ولم يذكروا الإخفاء للعلم به.

وقول الفراء: «هي نون مخفأة»، وقول أبي سعيد السيرافي: «فانظر هل بينها وبين النون المخفأة فرق، لا يوجد فرق بينهما إذا تأملته، وإذا كانت مخفأة مع الباء فهي بمنزلتها مع القاف والكاف ونحوهما».

فكل هذا يدل على خطأ القائلين بإطباق الشفتين إطباقاً كاملاً على الميم عند الباء وعدم ترك فرجة بين الشفتين، وذلك لما يظهر من صوت الميم عند إطباقهما ظهوراً يقرع السمع لا يظهر في ذلك فرق بين ظهورها عند الباء أو عند غير الباء من حروف المعجم غير الميم، وهو ظاهر لا يخفي على أحد، ولفظهم به على هذا النحو ليس إخفاءً، بل هو إظهار حقيقي للميم مع الغنة، وهذا ما لم يقل به أحد من أئمة اللغة أو أئمة التجويد، ويعترض على قولهم هذا من عدة أوجه:

أولها: أنه قد ورد النص عن أئمة اللغة والتجويد بما يدل على الفرجة، من ذلك ما قدمنا ذكره من قول الفراء في النون الساكنة عند الباء، قال: «هي

مخفاة»، ونقله عنهم جماعة منهم أبو سعيد السيرافي، وتقدم حكاية قوله قبل قليل.

ومنه قول أبي سعيد السيرافي في النون الساكنة قبل الباء: «فإن ادعى مدع

أنها نون مخفاة غير بينة وهي ساكنة بعدها باء قيل له: اجعلها ميما؛ فإذا جعلها ميما؛ فانظر هل بينها وبين النون المخفاة فرق، لا يوجد فرق بينهما إذا تأملته، وإذا كانت مخفاة مع الباء فهي بمنزلتها مع القاف والكاف ونحوهما».

ومنه قول أبي الأصبح السُّمَاتِيّ المعروف بابن الطحان في كتابه الإنباء في تجويد القرآن ٢٢٨: «فالقلب: هو إبدالها عند الباء ميما خالصة لا يبقى منهما أثر، ولا يكون التلفظ فيه إلا بالاهتبال به وإظهار الاعتمال فيه» (اه).

فقوله: «لا يبقى منهما أثر، يعني ذهاب لفظ النون والميم»، وهذا واضح الدلالة في محل النزاع، ولا يتأتى ذهاب اللفظ بإطباق الشفتين على الميم إطباقا كاملا على النحو الذي يلفظ به الآخذون بالإطباق. وقوله: «الاهتبال به»، قال في لسان العرب ٦٨٧/١١: «اهْتَبَلَ الرَّجُلُ إِذَا كَذَّبَ، وَاهْتَبَلَ إِذَا غَنِمَ، وَاهْتَبَلَ إِذَا ثَكَلَ. وَسَمِعَ كَلِمَةً فَاهْتَبَبَهَا أَي اغْتَمَمَهَا. وَالاهْتِبَالُ: الاغْتِنَامُ وَالِاحْتِيَالُ وَالِاقْتِصَاصُ. وَيُقَالُ: اهْتَبَلْتُ غَفْلَتَهُ».

ومنه قول ابن شريح تـ (٤٧٦هـ): «إذا جاءت الميم وبعدها باء فتعمل في

بيانها بتؤدة ويسر... وقد قيل: إنها مخفاة عند الباء، فيلزم عن هذا أن يبطل عمل الشفتين في الميم، إنما تبقى غنتها من الخيشوم - كما يبطل عمل اللسان في النون إذا أخفيتهما وتبقى غنتها - وتلفظ بعد غنة الميم بالباء، فتجتمع الشفتان للباء لا للميم، وبالوجه الأول قرأت وبه آخذ» (اه). انظر فرائد المعاني في شرح حرز الأماني، (مخطوط) لوحة رقم ١٢٦، ١٢٠.

وهذا النص ليس عندي أصله، لكن نقله بعض الفضلاء على موقع أهل التفسير.

وهذا أظهر من الذي قبله؛ لأنه يبين كيفية الإخفاء، وأن الشفتين لا تنطبقان على الميم انطباقاً كاملاً، وأنه يبطل عملهما في الميم، ولا يظهر من الميم إلا الغنة، وأن الشفتين تجتمعان للباء لا الميم فتلفظ بغنة الميم خالية من لفظ الميم ثم تطبق شفتيك على الباء، وهذا هو الوصف الذي يلفظ به الآخذون بالفرجة بين الشفتين، وهو الذي لا يتأتى غيره.

ومنه قول عبد الدائم الأزهرى تلميذ ابن الجزري المتوفى سنة ٨٧٠ هـ في شرحه على المقدمة الجزرية المسمى الطرازات المعلمة ص ١٨٦: «والقلب عند الباء بغنة كذا... قال: القلب والإقلاب واحد، وهو اصطلاحاً عبارة عن ميم مقدرة مع إخفائها فيها غنة، فالنون الساكنة والتنوين يقبلان عند الباء ميماً توسطت أو تطرفت».

فقوله: «عبارة عن ميم مقدرة»: ظاهر في عدم اللفظ بالميم، وأنه يتحول مخرجها إلى مخرج النون المخففة، وهو الخيشوم، وأن صوت الميم لا يظهر في اللفظ، ولو كانت تظهر على نحو ما يلفظ به الذين يقولون بإطباق الشفتين لما كان لقوله (ميم مقدرة) معنى.

ويحتمل أيضاً من قول سيبويه: «وإذا كانت - يعنى النون - مع الباء لم تتبين، وذلك قولك: شمباء والعمبر، ولأنك لا تدغم النون وإنما تحوّلها ميماً، والميم لا تقع ساكنة قبل الباء في كلمة، فليس في هذا التباس بغيره». (الكتاب: ٤/ ٤٥٥، ٤٥٦).

فظاهر قوله **رَحْمَةُ اللَّهِ** «لم تتبين» أنه أراد أن اللفظ بالميم المنقلبة عن نون يكون مقدراً غير ظاهر، وهذا لا يتأتى بإطباق الشفتين، ويحتمل أنه **رَحْمَةُ اللَّهِ**

أراد أن النون لا يظهر لها صوت لأنها تقلب ميماء، والله أعلم.
وقال ابن الجزري في النشر: «المَخْرَجُ السَّابِعُ عَشَرَ: الخَيْشُومُ، وَهُوَ لِلْغَنَةِ وَهِيَ تَكُونُ فِي التُّونِ وَالْمِيمِ السَّاكِنَتَيْنِ حَالَةَ الْإِخْفَاءِ، أَوْ مَا فِي حُكْمِهِ مِنَ الْإِدْغَامِ بِالْغَنَةِ، فَإِنَّ مَخْرَجَ هَذَيْنِ الْحُرْفَيْنِ يَتَحَوَّلُ مِنْ مَخْرَجِهِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ عَنْ مَخْرَجِهِمَا الْأَصْلِيِّ عَلَى الْقَوْلِ الصَّحِيحِ كَمَا يَتَحَوَّلُ مَخْرَجُ حُرُوفِ الْمَدِّ مِنْ مَخْرَجِهِمَا إِلَى الْجَوْفِ عَلَى الصَّوَابِ وَقَوْلِ سَبِيئِيهِ: إِنَّ مَخْرَجَ التُّونِ السَّاكِنَةِ مِنْ مَخْرَجِ التُّونِ الْمُتَحَرِّكَةِ، إِمَّا يُرِيدُ بِهِ التُّونَ السَّاكِنَةَ الْمُظْهَرَةَ» (اه).

وقال عبد الفتاح المرصفي في كتابه هداية القاري إلى تجويد كلام الباري ٦٩:
«وقال بعضهم: وتكون (أي الغنة) في النون والميم الساكنتين حالة الإخفاء أو الإدغام بالغنة فإن مخرج هذين الحرفين في هذه الحالة يتحول من مخرجه الأصلي الذي هو طرف اللسان بالنسبة للنون وبين الشفتين بالنسبة للميم إلى الخيشوم على القول الصحيح هذا بعض ما قاله أئمتنا في هذا المقام».

وقال ص ١٨٣: «المسألة السابعة: في القول في تثبيت حروف الغنة في مخرجها أو نقلها إلى مخرج غيرها: سبق أن ذكرنا في آخر مخرج الحروف بعض ما قاله أئمتنا فيما يخرج من الخيشوم، وما قالوا يخرج من الخيشوم النون والميم الساكنتان حال الإخفاء أو الإدغام بالغنة. وزاد بعضهم على ذلك النون والميم المشددين. وقالوا إن مخرج كل من النون والميم في هذه الأحوال يتحول من مخرجه الأصلي الذي هو طرف اللسان بالنسبة للنون وبين الشفتين بالنسبة للميم إلى الخيشوم على الصحيح وخص بعضهم النون المخففة بالتحول من طرف اللسان إلى الخيشوم دون الميم» (اه).

فقوله نقلا عن أئمة التجويد أن النون المخففة والميم المخففة يتحول

مخرجهما إلى الخيشوم ظاهر في أن الميم يتحول مخرجها عن الشفتين، ويصير اللفظ بها من الخيشوم، وهذا لا يتأتى إذا أطبق القارئ الشفتين على الميم إطباقا كاملا، لأنه لا يتحول بذلك عن مخرج الميم، وإنما يجرى صوت الغنة ويتصل به صوت الميم الصادرة عن مخرجها.

ثانيها: ما تقدم ذكره آنفا أن إطباق الشفتين على الميم والباء ينتج عنه ظهور الباء ظهورا حقيقيا، قال أبو جعفر ابن الباذش في الإقناع ٦٤: «وقال لي أبو الحسن بن شريح فيه بالإظهار، ولفظ لي به، فأطبق شفتيه على الحرفين إطباقا واحدا» (اه).

وقال أبو الفتح المزي المتوفي ٩٠٦ في شرحه على الجزرية المسمى الفصول المؤيدة ص ١٢٢: «والقول بالبيان - يعني الإظهار - أشهر وعليه الأكثر، قال الإمام شريح: وبه قرأت، وبه أخذ أبو عمرو الداني^(١)، وبه أخذت عن عدة من مشايخي، وقالوا: هذه صفة الإظهار ولفظ به كلُّ فأطبق الشفتين على الحرفين إطباقا واحدا» (اه).

قلت: وأنت ترى لفظ أولئك القائلين بالإطباق بالميم الساكنة والباء، وأنه على هذا النحو الذي ذكره أبو جعفر ابن الباذش نقلا عن أبي الحسن بن شريح، وما نقله أبو الفتح المزي عن مشايخه، وأن صوت الميم يقرع السمع، وهذا هو حقيقة الإظهار، وهو خلاف ما نص عليه أئمة التجويد من أن الميم الساكنة تخفي عند الباء بغنة على الوجه المختار، ولو أراد الأئمة ما ذهب إليه أولئك لعبروا عنه بالإظهار مع الغنة، وذلك لأن بين الإظهار والإدغام تباين،

(١) كذا نقله عن أبي عمرو الداني والمشهور عنه خلافه وأنه يأخذ بالإخفاء، كذلك قوله أن الإظهار هو الأشهر والأكثر فيه نظر، فإن ابن الجزري رحم الله وغيره قد نقلوا خلافه، وأن الجمهور على الإخفاء، والله أعلم.

فلم يكن ذلك ليخفي عليهم، وَلَمَّا ضاقت عباراتهم عن إظهار ما أرادوه، وَلَمَّا عبروا عنه بالإخفاء، أو لاختلفت عبارة بعضهم ولم يتفقوا على تسميته بالإخفاء، كأن يسميه بعضهم إخفاءً وبعضهم إظهاراً خفيفاً أو نحو ذلك، كيف وعامة ما وقفنا عليه من نصوصهم في ذلك إما سموه إخفاءً وهم الأكثرون، أو اكتفوا بذكر الغنة وهي لازم الإخفاء، وهو أقل من القسم الأول، أو لم يذكروا شيئاً، وهم الأقلون.

فممن ذكر الإخفاء عامةً القراء من أئمة العربية، وتقدم حكاية قوله، ومن أئمة التجويد أبو عمرو الداني في كتابه التحديد في التجويد، وعبد الوهاب بن محمد القرطبي في كتابه الموضح في التجويد، وابن الجزري في النشر وعامة شارحي منظومته المقدمة الجزرية كابنه أبي بكر المعروف بابن الناظم في شرحه الحواشي المفهمة، وعبد الدائم الأزهري في الطرازات المعلمة، وأبي الفتح المزي في الفصول المؤيدة، وابن يالوشه في الفوائد المفهمة، والملا على القاري في المنح الفكرية، وطاش كبرى زاده في شرحه، وزكريا الأنصاري في الدقائق المحكمة، وخالد الأزهري في الحواشي الأزهرية، وابن الحنبلي في الفوائد السرية، وغيرهم.

وممن اكتفي بذكر الغنة ابن الجزري في المقدمة الجزرية عند ذكر الإقلاب، فقال:

وقال في المقدمة: «وَالْقَلْبُ عِنْدَ الْبَا بَغْنَةً كَذَا ... لِإِخْفَالِدَى بَاقِي الْحُرُوفِ أَخْذَا».

وكذا في منظومته في القراءات طيبة النشر حيث قال: «واقبلهما مع غنة ميمًا

ببأ»

لكنه نص على الإخفاء عند ذكر حكم الميم الساكنة عند الباء فقال في

«..... وَأَخْفِيَيْنَ.....»

المِيمَ إِن تَسْكُنُ بَغْنَةً لَدَى بَاءٍ عَلَى الْمُخْتَارِ مِنْ أَهْلِ الْأَدَا»

وممن لم يذكر الإخفاء ولا الغنة جماعة من أئمة العربية كسيبويه وابن مالك في ألفيته وعامة شراح الألفية وغيرهم، ومن أئمة التجويد مكي ابن أبي طالب في الرعاية والكشف، وابن الجزري في التمهيد، وسيأتي ذكر نصوصهم في ذلك.

وأما ما ذكره القائلون بإطباق الشفتين على الميم الساكنة عند الباء أن المراد بالإخفاء في عبارة أئمة التجويد هو عدم المبالغة في الكز على الشفتين عند التلفظ بالميم مع الإتيان بالغنة، وأنه بهذا يحصل الإخفاء المنصوص عليه، وأنه بذلك يتميز الإظهار من الإخفاء. فالجواب عليه أن القائلين بإظهار الميم الساكنة عند الباء قد نصوا على عدم الكز على الشفتين عند اللفظ بالميم المظهرة أيضاً، قال أبو جعفر ابن الباذش - وهو ممن يأخذ بإظهار الميم الساكنة عند الباء - قال في كتابه الإقناع ٦٥ نقلاً عن أبيه: «إلا أن يريد القائلون بالإخفاء انطباق الشفتين على الحرفين انطباقاً واحداً، فذلك ممكن في الباء وحدها في نحو: أكرم بزيد، فأما في الفاء والواو فغير ممكن فيهما الإخفاء إلا بإزالة مخرج الميم من الشفتين، وقد تقدم امتناع ذلك، فإن أرادوا بالإخفاء أن يكون الإظهار رفيقاً غير عنيف، فقد اتفقوا على المعنى واختلفوا في تسميته إظهاراً أو إخفاءً، ولا تأثير لذلك» (اه).

فهذا لفظه في كيفية الإظهار، وأنه يكون رفيقاً غير عنيف، وهو ما يأخذ به أولئك القائلون بإطباق الشفتين على الميم الساكنة عند الباء، فأى فرق

يكون بين الإظهار والإخفاء على قول هؤلاء وقد اتحد اللفظ بالميم في الحالتين؟! لا فرق إلا أنهم يظهرون الغنة في الوجه الذي يزعمون أنه إخفاء، ولو صح لفظهم هذا لكان ينبغي أن يطلق على هذا الوجه إظهار الميم مع الغنة، وهذا لم يقل به أحد، كما أن الغنة مع الإظهار لا تصح كما سيأتي.

وإن أبا جعفر ابن الباذش ووالده أبو الحسن ممن ينكرون صحة إخفاء الميم الساكنة عند الباء، قال **رَحْمَةُ اللَّهِ** في الإقناع ٦٥: «المعول عليه إظهار الميم عند الفاء والواو والباء، ولا يتجه إخفاؤها عندهن إلا بأن يزال مخرجها من الشفة، ويبقى مخرجها من الخيشوم، كما فعل ذلك في النون المخفأة. وإنما ذكر سبويه الإخفاء في النون دون الميم، ولا ينبغي أن تحمل على النون في هذا؛ لأن النون هي الداخلة على الميم في البدل في قولهم: شنباء وعنبر، و﴿صُمُّ بُكْمٌ﴾ [البقرة: ١٨] فحمل الميم عليها غير متجه؛ لأن للنون تصرفاً ليس للميم» (اه).

فأنت ترى أنه **رَحْمَةُ اللَّهِ** فرق بين حالة النون الساكنة مع الباء وحال الميم مع الباء، وأنه يرى الإخفاء إنما يكون في حالة النون الساكنة مع الباء دون الميم، يقول لأن للنون تصرفاً ليس للميم، وأن الإخفاء يكون في النون دون الميم على قول سبويه، ولما كانت الميم المنقلبة عن نون في نحو ﴿أَنْبِئْتُهُمْ﴾ [البقرة: ٣٣]، و﴿أَنْ بُورِكَ﴾ [النمل: ٨]، لما كانت الميم هاهنا أصلها النون جاز الإخفاء فيها حملاً لها على النون التي هي الأصل، فلذلك كان اللفظ بها مبايناً للفظ بالميم الساكنة عند الباء من نحو ﴿هُمْ بَرَزُونَ﴾ [غافر: ١٦]، إذ كانت هذه الميم أصلية غير منقلبة عن نون، ولم يكن لها من التصرف ما للنون، فلم يجوز فيها الإخفاء عنده ووجب الإظهار.

على أن الصواب صحة الإخفاء في الميم أيضاً كما تقدم وكما سيأتي، وقد

ذكرنا العلة في ذلك، وسيأتي مزيد من التعليل في ثامن الأوجه إن شاء الله.
ثالثها: أنهم نصوا على عدم صحة الإظهار عند إظهار الغنة، وسواء كان ذلك في النون الساكنة والتنوين أو الميم الساكنة حالة الإخفاء، ومثال ذلك قول الشاطبي في حرز الأمانى:

وَعُنَّةٌ تَنْوِينٍ وَنُونٍ وَمِيمٍ أَنْ سَكَنَّ وَلَا إِظْهَارٍ فِي الْأَنْفِ يُجْتَلَى

فقوله: «ولا إظهار» معناه انعدام ذات النون والميم في اللفظ عند إظهار الغنة، ومعنى قوله: «في الأنف يجتلى»: تحول مخرجهما إلى الأنف، فيلفظ القارئ بالغنة من الخيشوم، ولا يعتمد على مخرجي النون ولا الميم فيهما.

وعلى ذلك جرى شرح كلامه فقال السخاوي في فتح الوصيد ١٣٥٢: «فإن

أخفيت أو أدغمت بغنة خرج الصوت من الخياشيم»

وقال أبو شامة في إبراز المعاني ٧٥٠: «وقوله: إن سَكَنَّ ولا إظهار بيان

للحالة التي تصحب الغنة لهذه الأحرف؛ لأن هذه الحروف ليست لازمة للغنة لا تنفك عنها، فقال: شرطها أن تَكَنَّ سواكن وأن تَكَنَّ مخفيات أو مدغمات».

وقال أبو عمرو الداني في التحديد ١٦٨: هذه النون التي قد مر ذكرها، فإن

تلك من الفم وهذه من الخيشوم، قال: وشرط هذه أن يكون بعدها حرف الفم؛ ليصح إخفاؤها فإن كان بعدها حرف من حروف الحلق أو كانت آخر الكلام وجب أن تكون الأولى فإذا قلت (عَنكَ) و(مِنْكَ) فمخرج هذه النون من الخيشوم وليست تلك النون في التحقيق».

تنبيه: قول الشاطبي رَحْمَةُ اللَّهِ: «وغنة تنوين إن سکن ولا إظهار» أراد

به كمال الغنة، لا أصلها، وذلك أن الغنة صفة لازمة للميم والنون لا تنفك عنها، خلافاً لأبي شامة، قال الجعبري: «الغنة صفة النون ولو تنوينا والميم تحركتا أو سكنتا، ظاهرتين أو مخفأتين، أو مدغمتين، وهي في الساكن أكمل من المتحرك وفي الساكن المخفي أزيد من الساكن المظهر، وفي الساكن المدغم أوفى من الساكن المخفي» (اه).

رابعها: أنهم لم يفرقوا في الحكم ولا في العبارة بين الإخفاء في النون الساكنة والتنوين والميم الساكنة عند الباء، وبين إخفاء النون الساكنة عند سائر حروف الفم، بل اتفقت عبارتهم في التعبير عن ذلك بالإخفاء، والأصل أن المصطلحات العرفية تشترك في المعنى والوصف والصورة، وخاصة إذا كانت في نفس الباب. فإن قيل: إن للنون الساكنة والتنوين باباً غير باب الميم الساكنة، فالجواب عنه أنهم ذكروا إخفاء الميم المنقلبة عن نون عند الباء في باب أحكام النون الساكنة والتنوين، فظهر به أنه لا فرق عندهم بين صورة إخفاء الميم الساكنة عند الباء، وبين إخفاء النون الساكنة عند سائر حروف الإخفاء، علاوة على أن القائلين بإطباق الشفتين في الميم عند الباء لا يفرقون بين الميم الأصلية والميم المنقلبة عن نون أو تنوين.

قال أبو بكر ابن الجزري في شرحه على المقدمة المسمى بالحواشي المفهمة ٤٢/ب: «والفرق بين الإخفاء والإدغام أن الإخفاء بين الإظهار والإدغام ولا تشديد معه، وأن إخفاء الحروف عند غيره لا في غيره».

وقال الإمام القسطلاني رَحِمَهُ اللهُ المتوفي سنة ٩٢٣ في شرحه المسمى بالآلئ

السنية شرح المقدمة الجزرية ص ٣٥٧^(١): «الغنة تخرج من الخيشوم، وهو الأنف، وتكون في النون ولو تنوينا والميم الساكتين حالة الإخفاء أو ما في حكمه من الإدغام بغنة (اه).

وقال ابن الحنبلي المتوفي سنة ٩٧١ هـ في شرحه الفوائد السرية على المقدمة الجزرية (مخطوط ص٤٠): «أشار إلى أنهما - يعني النون الساكنة والتنوين - كما قلنا بغنة عند الباء أخفيا بغنة عند باقي الحروف، فقوله: كذا؛ للتنبيه على اعتبار صفة الغنة مع الإخفاء أيضا، وعنى بالإخفاء الإخفاء المحض الذي لا قلب معه، وإلا فالإخفاء معتبر عند الباء أيضا».

وقال عبد الوهاب القرطبي المتوفي سنة ٤٦٢ هـ في كتابه الموضح في التجويد: «وأما الإخفاء فحُكْمٌ يجب عند اجتماع حرفين أخذا حالاً متوسطة بين المباعدة والمقاربة، وسبق أحدهما بالسكون، كقوله تعالى ﴿مَنْ كَانَ فِي الْأَصْلَالَةِ﴾ [مريم: ٧٥]، ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الأنشاق: ٢٤]، و﴿وَلَمَنْ صَبَرَ﴾ [الشورى: ٤٣]، وما أشبه ذلك، وحقيقته السترة، لأن المخرج يستتر بالاتصال» (اه).

فلم يفرقوا بين إخفاء النون وإخفاء الميم في الوصف، وجمعهما تحت حكم واحد، وأن حقيقة الإخفاء، وهي السترة، تنزل عليهما جميعاً دون تفريق بينهما.

والنصوص في هذا الباب أكثر من أن تحصى، وهي في أكثر كتب التجويد، وسيأتي ذكر بعضها.

خامسها: أنهم لما حذروا من إخفاء الميم الساكنة عند الواو والفاء كقول

(١) انظر هداية المرید إلى شروح التجويد.

ابن الجزري: «واحذر لدى واو وفا أن تختفي»، ذكروا أن علة ذلك أن بعض الجهلة من القراء يخفي الميم عند الواو والفاء كإخفائها عند الباء، قالوا: ولما كانت الباء متحدة مع الواو في المخرج، وأن الفاء قريبة منها فربما يظن ظان أن حكمهما واحد لذلك، فيخفيها عند الواو والفاء كما يخفيها عند الباء. وإخفاء الميم عند الواو والفاء والذي يقع فيه كثير من المبتدئين وجهلة القراء لا يكون إلا بانفراج الشفتين، ويتحول معهما في ذلك الإخفاء مخرج الميم إلى الخيشوم دون نزاع، فدل ذلك على أن معنى الإخفاء عندهم واحد. قال أبو الحسن ابن الباذش، وهو ممن يأخذ بإظهار الميم عند الباء إظهاراً حقيقياً: «المعول عليه إظهار الميم عند الفاء والواو والباء، ولا يتجه إخفاؤها عندهن إلا بأن يزال مخرجها من الشفة، ويبقى مخرجها من الخيشوم»^(١) (اه).

وهذا كلام في غاية الوضوح، فإن ابن الباذش من أئمة هذا الشأن، ولم يفهم من معنى الإخفاء غير ما ذكره أئمة اللغة وأئمة التجويد من زوال مخرج النون والميم عن مخرجهما، وتحوله إلى الخيشوم بدلاً من الفم واللسان. وقال الملا علي القاري المتوفي سنة ١٠١٤ هـ في كتابه المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية ص ١٩٩: «واحذر لدى واو وفا أن تختفي: قال: أمر بالحدز عن إخفاء الميم قبل الواو والفاء لدفع توهم من توهم أنها تخفي عندهما كما تخفي عند الباء كما يفعل جهلة القراء، وإنما نشأ ذلك من اتحاد مخرجها بالواو وقربها من الفاء، فيسبق اللسان لذلك إلى الإخفاء» (اه).

سادسها: أن جماعة من أهل الأداء ممن روى الإدغام الكبير عن أبي عمرو

(١) انظر الإقناع لأبي جعفر ابن الباذش ٦٥.

البصرى عبروا عن إخفاء الميم عند الباء في نحو ﴿يَاعَلَمَ﴾ بِالشَّكْرِينَ ﴿[الأُنعام: ٥٣]﴾
عبروا عن ذلك بالإدغام، قالوا: «وروي عن أبي عمرو أنه كان يدغم الميم في
الباء إذا تحرك ما قبل الميم مثل ﴿مَرِيَمَ مَهْتَنًا﴾ [النساء: ١٥٦]، و﴿لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ
بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا﴾ [الحج: ٥]، ﴿يَاعَلَمَ﴾ بِالشَّكْرِينَ ﴿[الأُنعام: ٥٣]».

قال أبو بكر ابن مجاهد، وإنما هو في الحقيقة إخفاء، ونقل ابن الجزري
الإجماع عليه^(١)، ولو كان اللفظ بالميم على النحو الذي يلفظ به القائلون
بإطباق الشفتين عند اللفظ بالميم الساكنة عند الباء لما سَمَّوهُ إدغامًا، لأن
الإدغام يكون فيه زوال ذات الحرف بالكلية، قالوا: «الإدغام عبارة عن إدخال
حرف في حرف والنطق بالحرفين حرفًا واحدًا من جنس الثاني».

ومعناه - كما تقدم - زوال ذات الحرف الأول من اللفظ، ولَمَّا كان اللفظ
بالميم الساكنة عند الباء في حالة الإدغام الكبير لأبي عمرو قريبًا من معنى
الإدغام لزوال ذات الميم فيه وتحول مخرجها إلى الخيشوم، لَمَّا كان الأمر كذلك
أطلقوا عليه إدغامًا من باب التوسع في العبارة وأدخلوه في باب الإدغام الكبير
لأنه قريب منه، ولو كانت صفته على النحو الذي يلفظ به الذين يأخذون
بإطباق الشفتين على الميم والباء جميعًا لما سموه بالإدغام للتباعد الشديد بين
حقيقة الإدغام وبين اللفظ المسموع من أولئك، فإن لفظهم بالميم هو في
الحقيقة إظهار، والإدغام والإظهار متضادان في المعنى والوصف وبينهما
اختلاف وافتراق بحيث أنهما لا يمكن أن يجتمعا في وصف واحد، وإنما كان
الإخفاء حالة بينهما مباينة لكل منهما، تفارقهما من وجه وتوافقهما من وجه،

(١) انظر النشر ١/٢٢٢.

ولا يمكن أن يوصف اللفظ بالميم الساكنة عند الباء على النحو يلفظ به أولئك القائلين بإطباق الشفتين على الميم والباء جميعا لا يمكن أن يوصف ذلك بأنه إدغام، ولم يكن ليغيب عن أولئك الأئمة ملاحظة مثل ذلك الفرق بين حقيقة الإظهار وحقيقة الإدغام في هذا الموضوع.

وهذا دليل ظاهر الوضوح أنه لا يمكن أن يكون إخفاء الميم الساكنة عند الباء على تلك الصورة التي يتلفظ بها أولئك، وفقنا الله وإياهم للصواب.

سابعها: أن القياس يقتضى أن يكون إظهار غنة الميم تابع لانعدام ذاتها، لأن الميم إذا ظهرت إظهارا حقيقيا لم يكن ثمة سبب لإظهار غنتها، لأن إظهار الغنة في الميم والنون الساكنتين يختص بحالتي الإدغام والإخفاء، وذلك أن صوت الغنة الزائد من الخيشوم إنما يؤتى به للدلالة على إحداهما - يعنى النون والميم - عند انعدام ذاتهما، ولأننا لو أظهرنا الميم الساكنة على الصفة التي يلفظ بها أولئك لم يكن لإظهار الغنة فائدة، وصارت الغنة لغوا أو حشوا لا داعى إليه، وعلى ذلك مذهب المشاركة الذين يظهرونها إظهارا حقيقيا في هذه الحالة، وهو وجه صحيح مأخوذ به في الميم كما تقدم، غير أن الإخفاء أشهر وأكثر كما تقدم أيضا.

ثامنها، وهو ثالث محاور هذا البحث: أن أدلة القائلين بالإطباق، وما أوردوه من نصوص أئمة التجويد في ذلك ليس فيه حجة لهم، بل هو حجة على ضعف ما ذهبوا إليه وقرروه في ذلك، وإليك النصوص التي أوردوها في ذلك والتعليق عليها:

قال أبو عمرو الداني في كتابه التحديد ١٦٨: «فإن التقت الميم بالباء نحو

﴿ءَامَنْتُ بِهِ﴾ [البقرة: ١٣٧]، وما أشبهه فعلمناؤنا مختلفون في العبارة عنها معها. فقال بعضهم: هي مخفاة لانطباق الشفتين عليهما كانطباقهما على إحداهما، وهذا مذهب ابن مجاهد في ما حدثنا به الحسين بن علي عن أحمد بن نصر عنه،

قال: والميم لا تدغم في الباء لكنها تخفى، لأن لها صوتا في الخياشيم تواخى به النون الخفيفة..» (اه).

فحمل أولئك قوله: «هي مخفأة لانطباق الشفتين عليهما كانطباقهما على إحداهما»، أنه أراد أن يبين صورة اللفظ بالميم عند الباء، والصواب أن اللام في قوله: «لانطباق الشفتين» أنها للتعليل لا للتصوير، وأن مراده **رَحْمَةُ اللَّهِ** أنه لما كانت الشفتان لا يمكن أن ينطبقا على كل من الحرفين على حدة وأنهما ينطبقان على الحرفين انطباقا واحدا وذلك موجب لإدغام الميم في الباء، وكان ذلك الإدغام قبيحا لتمييز الميم على الباء بالغنة، فلذلك عدلوا عن الإدغام إلى الإخفاء، ونزلوا عن رتبة الإدغام إلى رتبة الإخفاء ليبقوا بذلك الصفة التي تميزت بها الميم على الباء، وهي الغنة، يدل عليه ما ذكره بعد ذلك من قول ابن مجاهد: «والميم لا تدغم في الباء لكنها تخفى، لأن لها صوتا في الخياشيم تواخى به النون الخفيفة» (اه).

ولذلك كان مذهب ابن مجاهد ومن تبعه من المغاربة القائلين بالإخفاء أقوى من مذهب أبي بكر ابن المنادى ومن تبعه من المشاركة القائلين بالإظهار، وكان الإخفاء أقوى من الإظهار لأنه لما كان حق الميم أن تدغم في الباء لانطباق الشفتين عليهما انطباقا واحدا، وكان الإخفاء أقرب إلى الإدغام من الإظهار، فنظروا فإذا النزول من الإدغام إلى الإخفاء يكون نزولا من مرتبة عليا إلى مرتبة وسطى، بينما النزول من الإدغام إلى الإظهار نزولا من مرتبة عليا إلى مرتبة سفلى، من أجل ذلك اختاروا الإخفاء.

يؤيده قول عبد الوهاب القرطبي في كتابه الموضح في التجويد ص ١٠٩ وذكر إظهار الميم عند الواو والفاء: «وكانت حال الباء وسطا لاتحاديها بالميم في انطباق

الشفيتين والقوة ما خلا الغنة، فلما جاء الاتصال والغنة وجب الإخفاء لذلك» (اه).
فظهر بذلك أنه ليس في كلام أبي عمرو الداني حجة للقائلين بإطباق الشفتين على الميم عند الباء على نحو ما يلفظوا به، وإنما هو بيان لسبب الإخفاء لا لصورته، وفيه حجة على عدم صحة ما ذهبوا إليه، لأن الإخفاء إنما يكون بانعدام ذات الميم في اللفظ وتحويل مخرجها إلى الخيشوم، وقولنا: انعدام ذات الميم هاهنا ليس معناه انعدام ذاتها بالكلية، وإنما هو إضعاف اللفظ بها جدا وستر ذاتها في الغنة حتى تقترب من العدم.

وهذا ينقلنا إلى المحور التالي من محاور هذا البحث، وهو صفة الإخفاء وكيفية على ما يوافق النصوص الواردة فيه:

اعلم رحماني الله وإياك أن مصطلح الإخفاء عند أهل اللغة وعند أئمة التجويد يصدق على معنيين مختلفين:

الأول: إخفاء الحركة، وهو الاختصار على بعض حركة الحرف المراد إخفائه، وذلك في ﴿تَأْمَنَّا﴾ [يوسف: ١١] في سورة يوسف على مذهب أبي عمرو الداني ومن تبعه، وفي نحو ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧] في قراءة أبي عمرو البصري، وفي ﴿نَعْمًا﴾ [النساء: ٥٨] في قراءته مع غيره، وَقَدَّرَ بعضهم القدر الباقي بثلاثي الحركة، قال أبو علي الفارسي في التعليقة على كتاب سبويه ١١٢/٥: «الإخفاء حال بين الحركة والسكون، والتحريك عليها أغلب، لأنها تعدُّ متحرِّكًا في وزن الشعر» (اه).

قال ابن يعيش في المفصل ٥٥٠/٥: «والإخفاء اختلاس الحركة، وتضعيف الصوت».

والنوع الثاني: وهو ما يتعلق به بحثنا هذا، وهو إخفاء النون الساكنة والتنوين عند حروف اللسان، ويدخل فيه إخفاء الميم عند الباء، وقد خصه

سيبويه وجماعة من أئمة اللغة بالنون دون الميم. قال سيبويه في الكتاب ٤/٤٥٤: «وتكون النون مع سائر حروف الفم حرفًا خفيًا مخرجه من الخياشيم؛ وذلك أنها من حروف الفم، وأصل الإدغام لحروف الفم، لأنها أكثر الحروف، فلما وصلوا إلى أن يكون لها مخرج من غير الفم كان أخف عليهم أن لا يستعملوا ألسنتهم إلا مرة واحدة، وكان العلم بها أنها نون من ذلك الموضع كالعلم بها وهي من الفم، لأنه ليس حرفٌ يخرج من ذلك الموضع غيرها» (اه).

ويمكن حمل كلامه على أنه أراد التغليب لأن إخفاء النون أكثر من إخفاء الميم، أو لأن مذهبه إظهار الميم عند الباء، هذا بالنسبة للميم الأصلية، وأما الميم المنقلبة عن النون والتنوين عند لقيهما الباء فيحتمل أنه يرى أن الإخفاء فيها بسبب كونها منقلبة عن نون لا أنها أصل في الإخفاء بذاتها، وهذا اختيار أبي الحسن ابن الباذش وابنه أبي جعفر كما تقدم، أو لأن الإخفاء في النون يكون عند أكثر الحروف، وأما في الميم فيكون عند الباء فقط، أو لأن عمل اللسان في النون المخفأة يقل جدا بالنسبة لعمل الخيشوم فيكون أكثر الاعتماد فيها على الخيشوم، وأما الميم فإن الإخفاء فيها يكون فقط مع الباء، وإن الشفتين ينطبقان على الميم والباء جميعا فيكون للشفتين عمل كثير عند إخفاء الميم ولا يغلب عليه عمل الخيشوم كما يغلب على اللسان في حالة النون المخفأة.

فيحتمل أن يكون سيبويه رَحِمَهُ اللهُ ومن تبعه من أئمة العربية اقتصروا على ذكر النون المخفأة دون الميم المخفأة لبعض هذه الأسباب أو لجمعها. على أن سيبويه نص في غير موضع من كتابه على أن في الميم غنة تخرج من الخيشوم أيضا فقال ٤/٤٣٥: «ومنها حرفٌ شديد يجري معه الصوت لأن ذلك

فِي صِفَةِ إِخْفَاءِ الْمِيمِ

الصوت غنةً من الأنف، وإنما تخرجه من أنفك واللسان لازم لموضع الحرف، لأنك لو أمسكت بأنفك لم يجر معه الصوت. وهو النون، وكذلك الميم.

وقال أبو عمرو الداني في التحديد ١٦٨: «فإن التقت الميم بالباء نحو

﴿ءَامَنْتُمْ بِهِ﴾ [البقرة: ١٣٧]، وما أشبهه فعلمناؤنا مختلفون في العبارة عنها معها. فقال بعضهم: هي مخفأة لانطباق الشفتين عليهما كانطباقهما على إحداهما، وهذا مذهب ابن مجاهد في ما حدثنا به الحسين بن علي عن أحمد بن نصر عنه، قال: والميم لا تدغم في الباء لكنها تحفى، لأن لها صوتا في الخياشيم تواخي به النون الحفيفة..» (اه).

وقال ابن الجزري رحمه الله في الطيبة والمقدمة:

..... وَأَخْفِيَيْنِ

الْمِيمَ إِنْ تَسَكَّنَ بَغْنَةً لَدَى بَاءٍ عَلَى الْمُخْتَارِ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ

وتقدم حكاية كلامه رَحِمَهُ اللهُ فِي كِتَابِ النُّشْرِ ٢٦/٢: «وَأَمَّا الْحُكْمُ الثَّالِثُ

وَهُوَ الْقَلْبُ: فَعِنْدَ حَرْفٍ وَاحِدٍ وَهِيَ الْبَاءُ فَإِنَّ التُّونَ السَّاكِنَةَ وَالتَّنْوِينَ يُقْلَبَانِ عِنْدَهَا مِيمًا خَالِصَةً مِنْ غَيْرِ إِدْعَامٍ وَذَلِكَ نَحْوُ ﴿أَنْبِئْتُهُمْ﴾ [البقرة: ٣٣]، وَ﴿مِنْ بَعْدِ﴾ [البقرة: ٢٧]، وَ﴿صُمُّ بُكْمٌ﴾ [البقرة: ١٧١] وَلَا بُدَّ مِنْ إِظْهَارِ الْعُنَّةِ مَعَ ذَلِكَ فَيَصِيرُ فِي الْحَقِيقَةِ إِخْفَاءَ الْمِيمِ الْمَقْلُوبَةِ عِنْدَ الْبَاءِ، فَلَا فَرْقَ حِينَئِذٍ فِي اللَّفْظِ بَيْنَ ﴿أَنْ بُورِكَ﴾ [النمل: ٨]، وَبَيْنَ: ﴿يَعْنَصِمُ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٠١] إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَخْتَلِفْ فِي إِخْفَاءِ الْمِيمِ وَلَا فِي إِظْهَارِ الْعُنَّةِ فِي ذَلِكَ».

والكلام في حقيقة الإخفاء وصفته وكيفيته قليل عند المتقدمين وسواء كان إخفاء النون عند حروف الإخفاء الخمسة عشر أو إخفاء الميم عند الباء،

فِضْلُ الْكَلِمَةِ

وسواء كانت الميم في ذلك منقلبة عن نون في نحو ﴿أَنْ بُورِكَ﴾ [النمل: ٨]، أو كانت أصلية في نحو: ﴿يَعْنَصِمُ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٠١]، ولأنه لا فرق بين ذلك في اللفظ كما تقدم من كلام ابن الجزري رَحِمَهُ اللهُ، والقياس يقتضى أن تكون حقيقة الإخفاء في الميم عند الباء مطابقة لحقيقة الإخفاء في النون عند حروف الإخفاء كما تقدم تقريره، ولأنهم أدخلوها جميعاً تحت نفس المسمى ولم ينص أحد على التفريق بينهما في حقيقة الإخفاء، وإليك بعض النصوص الواردة في ذلك:

قال ابن الجزري في التمهيد ٦٧: «وأما الإخفاء فهو عبارة عن إخفاء النون الساكنة والتنوين عند أحرفهما وسيأتي الكلام عليه، وحقيقته أن يبطل عند النطق به الجزء المعمل فلا يسمع إلا صوت مركب على الخيشوم».

وقال في النشر ٢٠١/١: «الْمَخْرَجُ السَّابِعُ عَشَرَ - الْحَيْشُومُ -، وَهُوَ لِلْغَنَّةِ وَهِيَ تَكُونُ فِي الثُّونِ وَالْمِيمِ السَّاكِنَتَيْنِ حَالَةَ الْإِخْفَاءِ، أَوْ مَا فِي حُكْمِهِ مِنَ الْأِدْغَامِ بِالْغَنَّةِ، فَإِنَّ مَخْرَجَ هَذَيْنِ الْحُرْفَيْنِ يَتَحَوَّلُ مِنْ مَخْرَجِهِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ عَنْ مَخْرَجِهِمَا الْأَصْلِيِّ عَلَى الْقَوْلِ الصَّحِيحِ كَمَا يَتَحَوَّلُ مَخْرَجُ حُرُوفِ الْمَدِّ مِنْ مَخْرَجِهِمَا إِلَى الْجَوْفِ عَلَى الصَّوَابِ وَقَوْلِ سَيَبَوِيهِ: إِنَّ مَخْرَجَ الثُّونِ السَّاكِنَةِ مِنْ مَخْرَجِ الثُّونِ الْمُتَحَرِّكَةِ، إِنَّمَا يُرِيدُ بِهِ الثُّونَ السَّاكِنَةَ الْمُظَهَّرَةَ».

وقال ابن الأثير في البديع ٦٤٠/٢: «قال المازني: وبينها - يعنى النون - مع حروف الفم لحن، ومعنى البيان: هو أن تعريها من الغنة فتخرجها من الفم ولا تجد لها في الأنف أثراً، ومعنى الإخفاء: أن تكسوها غنة مشبعة تخفي فيها، وتخرجها من الأنف، كأنك لا تجد لها في الفم أثراً».

فقول ابن الجزري رَحِمَهُ اللهُ: «فَإِنَّ مَخْرَجَ هَذَيْنِ الْحُرْفَيْنِ يَتَحَوَّلُ مِنْ مَخْرَجِهِ

فِي صِفَةِ إِخْفَاءِ الْمِيمِ

فِي هَذِهِ الْحَالَةِ عَنِ مَخْرَجِهِمَا الْأَصْلِيِّ عَلَى الْقَوْلِ الصَّحِيحِ، وَقَوْلِ ابْنِ الْأَثِيرِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «كَأَنَّكَ لَا تَجِدُ لَهَا فِي الْفَمِ أَثْرًا» يَبِينَانِ صِفَةَ الْإِخْفَاءِ وَأَنَّهُ يَتَحَوَّلُ مَخْرَجَ الْحَرْفِ الْمَخْفِي إِلَى الْخِيْشُومِ، لَكِنْ يَبْقَى لَصَوْتِ النُّونِ وَالْمِيمِ أَثْرٌ ضَعِيفٌ جَدًّا، فَيُظَلُّ صَوْتُ النُّونِ وَالْمِيمِ مَلْحُوظًا بَاقِيًا مَعَ الْغَنَةِ، وَهَذَا مَسْمُوعٌ يَرَاهُ صَاحِبُ الْوُجْدَانِ الصَّادِقِ، وَكَيْفِيَّتُهُ فِي النُّونِ أَنْ يَكُونَ طَرَفُ اللِّسَانِ مَسَامَتًا لِمَخْرَجِ النُّونِ فَوْقَ الثَّنَايَا الْعُلْيَا لَكِنْ لَا يَلْتَصِقُ طَرَفُ اللِّسَانِ بِمَخْرَجِ النُّونِ بَلْ يَسَامَتُهُ وَيَتَجَافَى عَنْهُ، وَلَيْسَ مَعْنَى ذَلِكَ إِظْهَارَ النُّونِ كَمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ جَهْلَةِ الْقُرَاءِ، وَلَكِنْ يَبْقَى مِنْ أَثَرِهَا مَا يَدُلُّ عَلَيْهَا، وَيَتَفَاوَتُ ذَلِكَ الْأَثْرُ عَلَى قَدْرِ قُرْبٍ أَوْ بَعْدِ الْحَرْفِ الَّذِي تَخْفِي عَنْهُ النُّونُ.

قال الشيخ عبد الفتاح المرصفي في هداية القارئ ١٧٢/٢: «من الخطأ في

الإخفاء أيضًا إصاق اللسان في الثنايا العليا عند إخفاء النون الساكنة والتنوين إذ ينشأ عن ذلك النطق بالنون ساكنة مُظهرة مصحوبة بغنة. فيخرج القاريء بذلك عن الإخفاء المقصود وما سمي الإخفاء إخفاء إلا لإخفاء النون الساكنة والتنوين عند الحروف الخاصة به. وكيفيته كما صرح به غير واحد من أئمتنا كالحافظ القسطلاني أن يكون هنالك تجاف بين اللسان والثنايا العليا، أو بعبارة أخرى أن يجعل القاريء لسانه بعيدًا عن مخرج النون قليلًا فيقع الإخفاء الصحيح المقصود ويتأكد ذلك عند الطاء والذال المهملتان والتاء المثناة فوق وكذلك الضاد المعجمة» (ه).

قلت: وكثير من القراء في كيفية اللفظ بالنون المخفأة بين إفراط وتفريط، فمنهم من يلصق اللسان بمخرج النون فويق الثنايا العليا فيلفظ بنون مظهرة مع الغنة كما وصفه المرصفي رَحِمَهُ اللَّهُ، ومنهم من يبالي في المجافاة بين طرف

اللسان وبين الثنايا فينشأ في اللفظ حرف مد مكان النون.

قال المرصفي في الموضع المذكور آنفا: «النون الساكنة في حالة الإخفاء لا

تخلو من أن يقع قبلها ضمة نحو ﴿كُنْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٣] أو كسرة نحو ﴿مَنْكُم﴾ [البقرة: ٦٥] أو فتحة نحو ﴿عَنْكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] فليحذر القاريء من إشباع هذه الحركات حتى لا يتولد من الضمة واو ومن الكسرة ياء ومن الفتحة ألف فيصير اللفظ (كونتم ومينكم وعانكم) وكثيرا ما يقع هذا من بعض القراء المتعسفين وهو خطأ قبيح وتحريف صريح وزيادة في كلام الله تعالى».

قلت: وهذا غالبا ما يكون بسبب المبالغة في المجافاة بين طرف اللسان والثنايا العليا عند النطق بالنون المخفأة، والله أعلم.

قال الشيخ عبد الفتاح المرصفي في هداية القارئ ١٦٨: «وقالوا إن مخرج

كل من النون والميم في هذه الأحوال يتحول من مخرجه الأصلي الذي هو طرف اللسان بالنسبة للنون وبين الشفتين بالنسبة للميم إلى الخيشوم على الصحيح وخص بعضهم النون المخفأة بالتحول من طرف اللسان إلى الخيشوم دون الميم. وأما خروج النون من طرف اللسان والميم من بين الشفتين ففي حالة إسكانهما مع الإظهار أو تحريكهما.

هذا مضمون قولهم في هذا المقام في كثير من المراجع التي بيدي.

ونقول: إن الحق الذي يجب أن يتبع في هذه المسألة ويشهد له النطق الصحيح هو أن مخرج كل من النون والميم المشددتين وكذلك النون الساكنة والتنوين في حال إدغامهما في النون وكذلك الميم الساكنة المدغمة في مثلها أو المخفأة لدى الباء سواء كانت أصلية أو مقلوبة من النون الساكنة والتنوين لا يتحول إلى الخيشوم بل يظل ثابتا في مخرجه الأصلي الذي هو طرف اللسان

بالنسبة للنون والتنوين وبين الشفتين بالنسبة للميم. ومن قال بخلاف ذلك فقد نازع في شيء محسوس قد حدده النطق» (هـ).

وقال الأستاذ غانم القدوري في الشرح الكبير ٤٨٦: «ويمكن تمييز ثلاثة

مذاهب لكيفية إخفاء النون:

الأول: وضع اللسان في مخرج الحرف الذي تخفي عنده، سواء في ذلك الدال والتاء والطاء وغيرها.

الثاني: إبقاء طرف اللسان معلقا في فراغ الفم شاخصا نحو اللثة عند جميع حروف الإخفاء.

الثالث: الجمع بين المذهبين الأول والثاني، وذلك بتخصيص المذهب الثاني بنطق النون قبل الدال والتاء والطاء، وتخصيص المذهب الأول بنطق بقية حروف الإخفاء».

قال: «وأحسب أن المذهب الأول هو الذي ينبغي اعتماده» (هـ).

قلت: الصواب أنه لا تعارض بين المذهبين الأولين، وأن الأول يكون لحالة طائفة من اللسان تكون عند الحرف الذي تخفي عنده النون، وأن المذهب الثاني لحالة طائفة أخرى من اللسان وهو طرف اللسان يكون شاخصا إلى مخرج النون مسامتا له غير ملتصق به، وعلى ذلك يكون الجمع بين المذهبين في عامة حروف الإخفاء.

وبهذا يتبين حقيقة الإخفاء، وأنه يلحظ معه للحرف المخفي أدنى أدنى صوت يتميز به عن غيره.

وقال الداني في التحديد ٩٨: «والمخفي شيئان حرف وحركة، فإخفاء

الحرف نقصان صوته، وإخفاء الحركة نقصان تمطيطها» (هـ).

فيحمل قوله رَحْمَةُ اللَّهِ: «نقصان صوته» على ما يبقى من أثر ضعيف جدا للنون المخفأة أو الميم المخفأة ناتج عن مسامتة طرف اللسان لمخرج النون وعن انطباق الشفتين انطباقا غير تام على الميم. وأما ذكره من أن مخرج النون المخفأة يتحول إلى الخيشوم كقول الداني في التحديد ١٠٢: «بيطل عمل اللسان بهما»، وقول مكي في الكشف ١٦٦/١: «زال مع الخفاء ما كان يخرج من طرف اللسان منها، وبقي ما كان يخرج من الخياشيم» وغيرهما.

فإنه على معنى التغليب، ولأن أكثر ما يكون الاعتماد فيه على الخيشوم دون اللسان، فيكون الخارج من الخيشوم وهو الغنة غالبا على صوتي الميم والنون، ولأن اللسان لا يلتصق بمخرج النون كما لا تنطبق الشفتان على الميم انطباقا كاملا فلا يظهر لهما صوت في اللفظ، وإنما هو أثر ضعيف يلحظ به صوتهما.

قال الشيخ محمود خليل الحصري في كتابه أحكام قراءة القرآن الكريم ٤٤: «لما كان عمل اللسان في حال إظهار النون والتنوين أو تحركهما أكثر من عمل الخيشوم قصر العمل على اللسان، ولما كان عمل الشفتين في حالي إظهار الميم أو تحركها أكثر من عمل الخيشوم قصر العمل على الشفتين وجعلتا مخرجا للميم في هذين الحالين، ولما كان عمل الخيشوم في حال إخفاء النون والتنوين ... وفي حال إخفاء الميم عند الباء أكثر من عمل غيره قصر العمل على الخيشوم وجعل مخرجا للميم في الأحوال المذكورة».

يؤيده ما يكون للسان من عمل في قرينه من مخرج الحرف الذي تخفي عنده النون، قال المرصفي في هداية القارئ ١٦٨: «وأما في حالة إخفائهما الأصلي فلا

ينتقلان إلى الخيشوم ولا يستقران في طرف اللسان الذي هو مخرجهما الأصلي بل ينطق بهما قريبين من مخرج الحرف الذي يخفيان عنده من غير أن يبدلا من جنسه كما في الإدغام).

ويؤيد ما قررناه من بقاء أثر للنون في اللفظ ما ذكره من اختلاف درجة الإخفاء في النون على حسب قرب أو بعد الحرف المخفي عنده النون من مخرج النون، فما قرب مخرجه من مخرج النون كان الإخفاء عنده أكثر وما بعد مخرجه عن مخرج النون كانت الإخفاء عنده أقل.

قال عبد الوهاب القرطبي في كتابه الموضح في التجويد ١١٤: «وحكى بعضهم عن المازني أنه قال: إن الجيم والشين والضاد والفاء والياء والزاي تكون معها النون بين بين» (اه).

قال ابن الجزري في النشر ٣١/٢ نقلا عن الداني: «إلا أن إخفاءهما على قدر قربهما منهن وبعدهما عنهن فما قربا منه كانا عنده أخفي مما بعدا عنده». وقال ص ٢١٥: «واعلم أن إخفاءهما على قدر قرب الحروف وبعدها فما قرب منهما كان أخفي عندهما مما بعد عنهما».

فلولا أنه يبقى للنون أثر ولو ضعيفا لم يكن لذكر مراتب الإخفاء معنى، ولما أوردوه في كتبهم.

وقال الأستاذ بدر حنفي محمود في كتابه البسيط في التجويد: «الإخفاء لغةً الستر. واصطلاحًا: هو النطق بالحرف بصفة ما بين الإظهار والإدغام عارٍ من التشديد، بمعنى أننا نخفي النون الساكنة أو التنوين عندما يأتي بعدها حرف من حروف الإخفاء الحقيقي الخمسة عشر، فلا تظهر النون كاملة كما في الإظهار، ولا تدغم كاملة كما في الإدغام، ولكن تكون بين بين».

قال: «درجات الإخفاء الحقيقي ومراتبه: ثلاث:

- **أعلاها:** عند الطاء والذال والطاء، بمعنى أن درجة الإخفاء للنون الساكنة والتنوين عند هذه الحروف تكون أكبر درجةً، بمعنى أن الجزء الذي يذهب من النون أكبر من المتبقي.

- **أدناها:** عند القاف والكاف، وهو معناه أن درجة إخفاء النون الساكنة والتنوين أقل درجةً بمعنى أن الجزء المتبقي من النون الساكنة أكبر من الجزء الذي يذهب في الإخفاء.

- ما تبقى من حروف الإخفاء الحقيقية مرتبة متوسطة، وهذا معناه أن النون الساكنة والتنوين تكون في درجة متوسطة، فالذي يذهب منها يساوي المتبقي. وهذه المراتب رتبت على حسب قرب مخارج الحروف من مخرج حرف النون» (اه).

وما ذكره أبو بكر المرعشي في جهد المقل (٢٠٤) من أن حقيقة مراتب الإخفاء يعنى التفاوت في طول زمان الغنة، وإنه كلما كان الأخفاء أكبر كان زمان الغنة أقصر وبالعكس، فإن ذلك القول لم يُسَبِّقْ إليه، وقد رده المحققون من علماء التجويد.

قال محمد مكي نصر في نهاية القول المفيد ١٢٥ بعد أن ذكر كلام المرعشي: «والذي نقلناه عن مشايخنا وعن العلماء المؤلفين في فن التجويد المتقين أن الغنة لا تزيد ولا تنقص عن مقدار حركتين كالمد الطبيعي».

قلت: وكذا تلقيناه عن شيوخنا وكذا سمعنا أئمة القراء في تلاوتهم لا يزيدون فيه ولا ينقصون بل يجعلونه على مرتبة واحدة في الطول، والذي قاله المرعشي كلام نظري الذي يظهر من كلامه أنه لم يأخذه عن أحد ولم يتلقاه

عن شيوخه، بل هو تفقه محض^(١).

والحال في إخفاء الميم عند الباء كمثله في إخفاء النون عند حروف الإخفاء، فإن الميم يبقى لها أثر ضعيف في اللفظ، يعرفه السامع، وذلك لأن الشفتين تنطبقان على الميم، لكن لا يكون الانطباق كاملا لأن ذلك يؤدي إلى ظهور الميم ظهورا حقيقيا يباين معنى الإخفاء وتنتفي معه حقيقته، ولكن ينبغي أن يتحرز القارئ من ترك فرجة كبيرة بين الشفتين لئلا يتولد حرف مد مكان الميم المخفأة كما تقدم، فيصير اللفظ بالميم المخفأة في ﴿أَمْ يَظَاهِرُ﴾ [الرعد: ٣٣] هكذا (ءابظاهر)، و﴿هُمْ بَرَزُونَ﴾ [غافر: ١٦] هكذا (هو بارزون)، و﴿عَلَيْهِمْ جِبَارٍ﴾ [ق: ٤٥] هكذا (عَلَيْهِ جِبَار) ونحو ذلك، ولكن تكون الفرجة أقل ما يكون، كذلك لا يطبق القارئ الشفتين على الميم إطباق كاملا فتظهر الميم ظهورا حقيقيا كما يلفظ به الآخذون بالإطباق التام، وهذا معنى ما ذكره أهل العلم من عدم الكز على الميم في حالة الإخفاء عند الباء، لا أنه بمعنى الإطباق الكامل على الميم مع عدم الكز لأن ذلك يكون معه إظهار الميم، والميم قد حذروا من الكز فيها على كل حال في حالة إظهارها، لأنها يخرج معها غنة من الخيشوم فإن كز القارئ عليها فإنها يخرج معها غنة ممططة.

قال الأستاذ بدر حنفي في كتابه البسيط في التجويد ١٨: «لقد علمنا مما

سبق أن الإقلاب هو قلب النون الساكنة أو التنوين إلى ميم، فكيف يتم النطق عمليا، وذلك يكون بإضعاف مخرج الميم بأن نقلل درجة إطباق الشفتين عند النطق بالميم، وهذا ليس معناه أن يكون هناك انفراج بين

(١) قلت: قد أورد المرعشي في كتابه المذكور مع أنه أجاد فيه من نحو ذلك ما لا يتابع عليه كأخذه بالتفخيم في الواو المدية بعد الحرف المفخم من نحو قوله {وَالطُّورُ}، وقد أخذ به جماعة من المعاصرين، ولى رسالة في الرد على هذا القول سميتها التحفة المرضية في الرد على من قال بتفخيم الواو المدية.

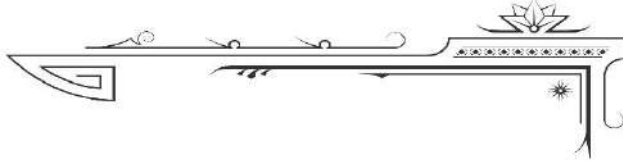
الشفيتين، إنما المطلوب هو نطق الميم دون كز (إطباق شديد) الشفتين عند إخراج الميم، مع مصاحبة الغنة الملازمة للميم. أما الإخفاء الشفوي للميم: فهو ليس إعدام ذاتها بالكلية، ولكن هو تقليل الاعتماد على مخرجها وهو الشفتان، وذلك يجعل انفراجه بسيطة جداً جداً قدرها العلماء بمسافة سمك ورق الشفاف الخفيف» (اه).

قلت: تقديرها بسمك ورق الشفاف فيه تكلف كما أنه لا يمكن ضبطه، والأولى أن يقال أن الفرجة بين الشفتين عند اللفظ بالميم المخفأة تكون أدنى أدنى شيء بحيث لا يكون بعدها إلا الانطباق الكامل، فهذا الذي يكون به صوت الميم مع الغنة مطابقاً لحقيقة الإخفاء ومعناه، وهو الذي يوافق نصوص الأئمة الواردة فيه، والقائلون بالإطباق إن أرادوا هذا المعنى وأن الإطباق يكون في أدنى حالاته بحيث لا تنطبق الشفتان انطباقاً كاملاً فقد أصابوا نفس المعنى الذي أراده القائلون بالفرجة، ويكون الاختلاف فيه لفظياً، وأما إن أرادوا الإطباق الكامل على النحو الذي يلفظ به أولئك والذي يسمع فيه صوت الميم عند الباء ظاهراً ظهوراً حقيقياً ويسمون هذا إخفاءً فإن هذا ليس بصواب، وليس ذلك إخفاءً وإنما هو إظهار مع الغنة، وما يدرى هؤلاء أنهم أتوا بوجه في الميم لم تثبت به التلاوة ولا صح الأخذ به عند المتقدمين، على كثرة القائلين به، وليت هؤلاء إذ أبوا إلا إظهار الميم أظهروها مع ترك الغنة، إذ لأصابوا إحدى الوجهين المأثورين فيها، ولأصابوا الحق من إحدى وجهيه، مع إن ذلك يصح في الميم الأصلية ولا يصح في الميم المنقلبة عن نون أو تنوين للإجماع على الإخفاء فيها.

وفي مقابلة هؤلاء قوم يقرءون بالانفراج التام بين الشفتين حين لفظهم بالميم المخفأة فيتولد في اللفظ حرف مد مكان الميم المخفأة كما تقدم فهذا

أيضا بعيد عن حقيقة الإخفاء، وهو لحن لا تحل القراءة به.
والقول الصواب وسط بين هؤلاء، فلا هو إطباق كامل للشفيتين على الميم
ولا هو فرجة كبيرة ينشأ عنها حرف مد، بل إن شئت فقل تنطبق الشفتان
عند اللفظ بالميم بأقل فرجة بينهما، وإن شئت فقل تنفرج الشفتان أقل
انفراج يقرب من حد الانطباق ولا يصل إليه، والله الموفق وهو يهدي السبيل.





شبهات والرد عليها

الأولى: احتج القائلون بإطباق الشفتين إطباقاً كاملاً ببعض النصوص الواردة في ذلك:

١- من ذلك ما تقدم ذكره من كلام أبي عمرو الداني في التحديد، وقوله أن الميم مخفة عند الباء لانطباق الشفتين عليهما انطباقاً واحداً، وذكرنا الرد عليه، وأن اللام في قوله: «لانطباق الشفتين» للتعليل، يعني سبب الإخفاء هو انطباق الشفتين عليهما انطباقاً واحداً، لأن ذلك علة الإدغام فنزلوا عن الإدغام رتبة لتميز الميم بالغنة عن الباء فتعين الإخفاء، فلم يكن قول أبي عمرو الداني حكاية لكيفية الإخفاء بل بيانا لسببه.

٢- قال عبد الواحد ابن أبي السداد المالقي في كتاب الدر النثير ٣/١٣٩-١٤٠:
«ضَائِقٌ بِهِ» [هود: ١٢]، و«عَدَّوْا بِغَيْرِ» [الأنعام: ١٠٨]، و«نَفَسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ» [المائدة:

٣٢]: لا خلاف في لزوم القلب في جميع هذه الأمثلة وما أشبهها. وحقيقة القلب هنا: أن تلفظ بميم ساكنة بدلاً من النون الساكنة والتنوين، وتتحفظ من سريان التحريك السريع - ومعيار ذلك: أن تنظر كيف تلفظ بالميم في قولك (الحمد) و(الشمس) فتجد الشفتين تنطبقان حالة النطق بالميم، ولا تنفتح إلا بالحرف الذي بعدها، وكذا ينبغي أن يكون العمل فيها قبل الباء، فإن شرعت في فتح الشفتين قبل تمام لفظ الميم سري التحريك إلى الميم، وهو

من اللحن الخفي الذي ينبغي التحرز منه، ثم تلفظ بالباء متصلة بالميم ومعها تنفتح الشفتان بالحركة، وليحترز عليها ما تستحقه من الشدة والقلقلة» (اه).

وهذا النص نقله الأستاذ غانم القدوري في بحث ذكره في مجلة الفرقان التي تصدرها جمعية المحافظة على القرآن بعمان العدد رقم (٤٠) وصدره بقوله: «وقفت مؤخرا على نص يؤكد بشكل واضح انطباق الشفتين في إخفاء الميم عند الباء» (اه).

وهذا الاستدلال عجيب منه حفظه الله مع نفاذ فهمه ووفور علمه وسعة اطلاعه، لأن المالمقي رَحْمَةُ اللَّهِ كان يأخذ بإظهار الميم المنقلبة عن النون والتنوين عند الباء، وهو مذهب شاذ، بل هو غلط، وقد رده ابن الجزري رَحْمَةُ اللَّهِ في غير موضع فقال في النشر ١/١٨: «وَقَدْ زَلَّ بِسَبَبِ ذَلِكَ قَوْمٌ وَأَطْلَقُوا قِيَّاسَ مَا لَا يُرَوَى عَلَى مَا رُوِيَ، وَمَا لَهُ وَجْهٌ ضَعِيفٌ عَلَى الْوَجْهِ الْقَوِيِّ، كَأَخْذِ بَعْضِ الْأَعْيَاءِ بِإِظْهَارِ الْمِيمِ الْمَقْلُوبَةِ مِنَ التُّونِ وَالتَّنْوِينِ»، وقال ٢/٣٦: «فَلَا فَرْقَ حِينَئِذٍ فِي اللَّفْظِ بَيْنَ أَنْ بُورِكَ، وَيَبْنَ: يَعْتَصِمُ بِاللَّهِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَخْتَلِفْ فِي إِخْفَاءِ الْمِيمِ وَلَا فِي إِظْهَارِ الْعُنَّةِ فِي ذَلِكَ وَمَا وَقَعَ فِي كُتُبِ بَعْضِ مُتَأَخَّرِي الْمَعَارِبَةِ مِنْ حِكَايَةِ الْخِلَافِ فِي ذَلِكَ فَوَهُمْ، وَلَعَلَّهُ أَنْعَكَسَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْمِيمِ السَّاكِنَةِ عِنْدَ الْبَاءِ. وَالْعَجَبُ أَنَّ شَارِحَ أَرْجُوزَةِ ابْنِ بَرِّي فِي قِرَاءَةِ نَافِعٍ حَكَى ذَلِكَ عَنِ الدَّائِي. وَإِنَّمَا حَكَى الدَّائِي ذَلِكَ فِي الْمِيمِ السَّاكِنَةِ لَا الْمَقْلُوبَةِ وَاخْتَارَ مَعَ ذَلِكَ الْإِخْفَاءَ» (اه).

فالمالمقي هو ممن أراد ابن الجزري بقوله: «بعض متأخري المغاربة»، وقد نقل الأستاذ أبو عبد الرحمن على المالكي كلام الأستاذ غانم القدوري مستدلا به على الإطباق، قائلا: «وأحسب أن قول المالمقي مستغن عن التعليق لوضوح دلالاته على وجوب انطباق الشفتين عند نطق الميم الساكنة قبل الباء، بل هو

يجعل انفتاحهما من اللحن الخفي» (اه).

قلت: والجواب على هذا ما تقدم، والله الموفق، وهو يهدى السبيل.

٣- قال عبد الوهاب القرطبي في الموضح ٤٧: «وأما حروف الغنة فالنون

ساكنة ومتحركة، والميم، إلا أن الميم أقوى من النون، لأن لفظها لا يزول، ولفظ النون قد يزول، فلا يبقى منها إلا غنة، وكذلك لم تدغم الميم في النون» (اه).

والذي ينبغي حمل قوله: «ولفظ النون قد يزول» على الإدغام، و«قد» هاهنا

للتقليل، لما ذكرناه قبل من قوله ص ١٠١ عن الإخفاء: «وحقيقته السترة، لأن المخرج يستتر بالاتصال»، وقال أيضا: «ولهذه العلة لم يكن الإخفاء إلا في حرفي الغنة النون والميم، لأن الاتصال لا يتأتى إلا فيهما، لأن الصوت إذا جرى في الخيشوم أمكن اتصال الحرفين من غير إظهار ولا تشديد، ولذلك ينبغي أن يكون النطق بالمخفي بين التخفيف وبين التشديد، كما أنه بين الإظهار وبين الإدغام».

ولأن الزوال يباين الاستتار، فالزوال ذهاب الحرف جملة، والاستتار يكون ببقاء أثر منه، وتقدم بيان حقيقة الإخفاء وأنه يبقى معه أثر ملحوظ من النون والميم، وأما في حالة إدغام النون في الواو والياء واللام والراء مع الغنة فإنه يزول لفظ النون جملة، ولا يبقى منها إلا الغنة، وأما الميم فإنها إما مظهرة، وإما مدغمة في مثلها فيبقى لفظها، وإما مخففة يبقى فيها أثر ضعيف، فيبقى لفظها لا يزول في الأحوال الثلاثة.

يؤيده أنه قال في موضع آخر ص ١٠٩ وذكر إظهار الميم عند الواو والفاء:

«وكانت حال الباء وسطا لاتحادها بالميم في انطباق الشفتين والقوة ما خلا

الغنة، فلما جاء الاتصال والغنة وجب الإخفاء لذلك» (اه).

وقال (ص ١١٦): «الميم إذا سكنت وبعدها باء وجب إخفاء الميم معها كقوله تعالى ﴿إِنْ أَحْكَمُ بَيْنَهُمْ﴾ [المائدة: ٤٩]، وذلك أن الباء قربت من الميم في المخرج فامتنع الإظهار، واستوتوا في أن كل واحدة منهما تنطبق بها الشفتان فتحقق الاتصال والاستتار، وامتازت الميم عنها بمزية الغنة، فامتنع الإدغام، فلم يبق إلا الإخفاء».

بل إنه **رَحِمَهُ اللَّهُ** يرد صحة وجه الإظهار في الميم الساكنة عند الباء، فقال ص ١١٦: «وأما عبارة بعضهم عن ذلك بالبيان - يعني الإظهار -، فالذي عندي أنهم لم يريدوا البيان الذي هو التفكيك والقطع، لأن ذلك إذا لفظ به جاء في الغاية من الثقل والإشباع، وإنما أرادوا بالبيان عدم الإدغام، لأن جماعة من أغمار القراء ذهبوا إلى أنه إدغام، فسموه بيانا لينبهوا بذلك على أنه ليس بإدغام، وإن كان إخفاءً» (اه).

قلت: وهذا بيان في غاية الوضوح لمن تدبره، ولو كان اللفظ بالميم المخفأة على الصفة التي ينطق بها القائلون بالإطباق لما سماه الذين وصفهم في كلامه بالأغمار إدغاما، وكان رده عليهم على غير هذه الصفة، ولأن صفة اللفظ بالميم المخفأة على قول أولئك القائلين بالإطباق تظهر فيه الميم ظهورا يقرع السمع، فلو كان كذلك لقال: كيف تسمونه إدغاما وصوت الميم فيه ظاهر على هذا النحو، فإن الإدغام يزول فيه ذات الحرف بالكلية، وبين إظهار الحرف وإدغامه تضاد واختلاف، ولكن لما كان الإخفاء قريبا من الإدغام، وهو نوع منه سماه أولئك إدغاما، فأحسبه **رَحِمَهُ اللَّهُ** أراد أن يبين لأولئك عدم صحة تسميته إدغاما، فذكر أن لفظ الميم لا يزول، يعني الأثر الباقي بعد الإخفاء

والذي يلحظ فيه صوتها في حالة الإخفاء، لا أنه أراد محض الإظهار، والله أعلم.

٤- قال أبو بكر المرعشي في جهد المقل ص ٢٠٠: «إن قلت: ما معنى قلب

النون الساكنة ميمًا مخففة مع الغنة قبل الباء مع أن ذات الميم ملفوظة غير معدومة؟، لما في الرعاية: إن الغنة ظاهرة هنا في نفس الحرف الأول (انتهى). إذ لو عدت ذات الميم لكانت الغنة ظاهرة بالاستقلال لا في نفس الحرف الأول، فلو قلنا: إن ذات الميم معدومة كما في إخفاء النون الساكنة والتنوين في مثل ﴿عَنكَ﴾ [البقرة: ١٢٠] لكان قلب النون والتنوين إليها لغوا، وهو ظاهر.

وقال في بيان جهد المقل (مخطوط ٢٩/ب) في شرح قوله «وهو ظاهر»: «إذ

لا تمايز بين الإعدام، فلو عدت ذات الميم بعد قلبها إليه وبقيت الغنة، فلا فرق بين ذلك وبين أن يعدم أولاً ذات النون والتنوين مع بقاء الغنة، فأى فائدة في قلبها ميمًا ثم إعدام الميم» (اه).

قلت: فهذا ظاهره إظهار الميم على نحو ما يلفظ به القائلون بالإطباق الكامل للشفتين على الميم، لكنه رَحْمَةُ اللَّهِ بين مراده بذلك فقال في جهد المقل ٢٠١: «قلت: فالظاهر أن معنى إخفاء الميم ليس إعدام ذاتها بالكلية، بل إضعافها وستر ذاتها في الجملة بتقليل الاعتماد على مخرجها وهو الشفتان، لأن قوة الحرف وظهور ذاته إنما هو بقوة الاعتماد على مخرجها، وهذا كإخفاء الحركة في ﴿لَا تَأْمَنَّا﴾ [يوسف: ١١]، إذ ليس بإعدام للحركة بالكلية، بل تبعضها».

وقال ٢٠٢: «فتلفظ بالميم في ﴿أَنْ بُرِكَ﴾ [النمل: ٨] بغنة ظاهرة وبتقليل

انطباق الشفتين جدا، ثم تلفظ بالباء قبل فتح الشفتين بتقوية انطباقهما» (اه). وهذا لا بد من حملة على ما تقدم من أن تقليل الانطباق جدا معناه عدم

التلامس الكامل بين الشفتين عند مخرج الميم، بل يكون بينهما أدنى فرجة، بحيث لا تظهر ظهوراً حقيقياً، وإن كان لها أثر ضعيف في اللفظ، وهذا معنى قوله: «إضعافها وستر ذاتها في الجملة»، وإلا للزم التناقض في كلامه.

تنبيه: قوله: «وهذا كإخفاء الحركة في ﴿لَا تَأْمَنَّا﴾ [يوسف: ١١]، إذ ليس بإعدام للحركة بالكلية، بل تبعضها»: إن أراد به مجرد التمثيل للإخفاء فمُسَلَّمٌ، وأما إن أراد به أن مقدار الصوت الباقي من ذات الميم يكون مناسباً لمقدار الصوت الباقي من حركة النون الأولى في ﴿تَأْمَنَّا﴾ فغير مُسَلَّمٌ، لأن المقدار المتبقي من الحركة في ﴿تَأْمَنَّا﴾ محسوس ظاهر جداً، وقد قدره بعضهم بثلثي الحركة، وأما مقدار الصوت الباقي من ذات الميم حالة الإخفاء فملاحظ غير محسوس، وهو قليل جداً بالنسبة إلى المقدار الذاهب من لفظها.

على أن ملاحظة صوت الميم المخففة أكثر وأشد من ملاحظة صوت النون المخففة عند حروف الإخفاء، وذلك أن عمل الشفتين في حالة الميم المخففة كثير بالنسبة إلى عمل طرف اللسان في حالة النون المخففة، وسبب ذلك اتحاد مخرج الميم والباء، فتنطبق الشفتان عليهما جميعاً فيتهيأ العضو الذي هو الشفتان لإخراج الميم على شبه الكمال، ولذلك كان الإخفاء في الميم أقل بكثير منه في النون، وأحسب أنه لذلك السبب لم يذكر سيبويه ومن تبعه الإخفاء في الميم واقتصروا على ذكر النون دونها، وتقدم ذكر ذلك وذكرنا غير ذلك من الأسباب الحاملة لهم على ذلك.

الثانية: قال شيخنا عبد الباسط هاشم في الأنوار البهية ٢٨ - ٢٩: «الحكم الثالث: الإقلاب: وهو لغة: التغيير. واصطلاحاً: قلب النون الساكنة أو التنوين ميماً خالصة أو مخففة عند دخول الباء عليهما. وصحح ابن الجزري

الإخفاء في النشر، ولكنه عندما ألف المقدمة لم يشر إلى الإخفاء فقال: وَحُكْمُ تَنْوِينِ وَنُونِ يُلْفِي ... إِظْهَارُ ادْغَامٍ وَقَلْبُ اخْفَاءٍ، وقال في الطيبة:- (واقبلهما مع غنة ميمًا با).

وهذا يشير إلى جواز الوجه الآخر وهو الإقلاب المحض دون إخفاء، وبه قرأنا، فقد قرأت على مشايخي بالإخفاء أولاً ثم بالإقلاب المحض. مثاله: (من بعد ، ينبتوا ، عليم بذات)، فالإقلاب المحض إطباق الشفتين، والإخفاء فرجة بين الشفتين عند النطق بالغنة» (اه).

قلت: إن أراد بإطباق الشفتين إطباقهما مع الغنة، فيكون حكاية للخلاف في كيفية اللفظ بالميم الساكنة عند الباء والذي هو موضوع هذه الرسالة، ومعناه تقريره صحة الوجهين، وليس بسديد. وإن أراد بالإطباق إظهار الميم من غير غنة، فإن هذا قد تقدمه إليه جماعة من متأخري المغاربة كابن أبي السداد المالقي وابن بري، وقد سبق ذكره والرد عليه، وقد رد صحة هذا الوجه ابن الجزري في النشر وحكم على القائلين به بالوهم، ونقل هو وجماعة من أهل الأداء الإجماع على الإخفاء في الميم المنقلبة عن النون الساكنة والتنوين عند الباء، وقد تقدم ذكره، والذين لم يذكروا الإخفاء قد تركوا ذكره للعلم به كما تقدم، وقد ذكر الفراء الإخفاء دون الإقلاب، وتقدم ذكره أيضاً والتعليل له، والله أعلم.

الثالثة: ما ذكره الشيخ أيمن سويد حفظه الله في بعض المقاطع المصورة من وجوب إطباق الشفتين، وعلل ذلك بأن الإخفاء حالة بين الإظهار والإدغام، قال: فيتحد مع الإظهار من وجه ومع الإدغام من وجه ويفارق كلا منهما من وجه آخر، قال: فوجه اتحاده مع الإظهار هو ظهور الحرف الأول من الحرفين، ووجه اتحاده مع الإدغام ارتفاع المخرج عن الحرفين ارتفاعاً واحداً، ويفارق

فِي صِفَةِ إِخْفَاءِ الْمِيمِ

كلا منهما فيما يتحد فيه مع الآخر.

وَيَجَابُ عَلَيْهِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أولها: أن حد الإخفاء قد ذكره أهل العلم على العموم، والأصل أن يكون الحد جامعا لجميع أفراد المحدود مانعا لدخول ما ليس من أفرادها فيه، فيصدق التعريف على إخفاء الميم كما يصدق على إخفاء النون، ولم يفرقوا بينهما فيجعلوا لكل واحد منهما حدا على حدته، ولكن جمعوا بينهما في حد واحد، وأما على التفصيل الذي ذكره الشيخ فإنهما يفترقان، ولا يكون الحد فيه جامعا لأنه يخرج به إخفاء النون لأن النون لا تكون ظاهرة في حالة الإخفاء، بل هي مخفية لا تظهر في اللفظ بخلاف الطريقة التي ينطق بها الميم المخفأة، فبينهما بون كبير واختلاف، فلا ينطبق الحد على النون المخفأة، ولو كان ما ذهب إليه صحيحا لذكروه، أو لجعلوا لكل من الميم والنون حدا مغايرا للآخر ولم يجمعوهما في حد واحد.

ثانيها: ما ذكره من اتحاد الإخفاء مع الإدغام بأن المخرج يرتفع عن الحرفين ارتفاعا واحدة، وليس المخرج يرتفع عن الحرفين ارتفاعا واحدة على الوصف الذي وصفه والكيفية التي ينطق بها الميم الساكنة قبل الباء، وإنما يرتفع المخرج عن الباء دون الميم، لأنه يطبق الشفتين على الميم والباء جميعا ثم يرتفع عن الباء وحدها، والإدغام بخلاف ذلك كما هو معلوم.

❁ تنبيهات:

الأول: قال حفظه الله في تفسير قولهم في حد الإخفاء: «عار عن التشديد»، قال: «التشديد يؤدي إلى دمج الحرف الأول في الثاني»، وأحسبه سبق لسان، لأن الصواب عكسه، وأن التشديد ناتج عن دمج الحرف الأول في

الثاني لا العكس.

الثاني: قال في بعض المقاطع المصورة أنه لا أحد يقول بإظهار الميم عند الباء إظهارا حقيقيا، يعني دون غنة، وأحسبه سهوا منه، فإن ذلك أحد الوجهين المنصوص عليهما في الميم، وهو قول عامة المشاركة كما تقدم غير مرة. - **وقال حفظه الله:** إن عامة الناس يلفظون بالميم في نحو (عبر) هكذا: (عبر) بميم مظهرة، فمن أين أتت الفرجة، ويجاب عليه من وجهين أيضا: **أولها:** أن عامة الناس يظهرون النون المخفأة أيضا، فيقولون: (كنتم)، و(منكم) بنون مظهرة فمن أين أتى إخفاء النون؟!.

ثانيها: أنهم يقولون (عبر) دون غنة ظاهرة، فمن أين أتت الغنة؟! ومتى كان أهل الأداء والقراءة يعتمدون في منطقتهم وقراءتهم على ما يلفظ به العوام، خاصة مع تحول الناطقين بالعربية عن اللفظ الصحيح بالحروف العربية إلى ما أخذوه عن التَّبَطِّ والعَجَم، وما فشي فيهم من اللحن، وأين يوجد الآن العربي الفصيح الذي يقيد لفظه ويحتج به؟، قد انقطع وجود ذلك الصنف من الناس منذ الزمان الأول، وصِرْنَا كالذي قال الأول: **ذَهَبَ الَّذِينَ يُعَاشُ فِي أَكْنَافِهِمْ...**، ولا حول ولا قوة إلا بالله، ولا يخفي أن كثيرا من الأحرف العربية قد تحولت عن مخارجها عند أكثر الناطقين بالعربية اليوم، فقل من تراه يلفظ بالضاد الفصيحة مثلا، وعامة الناس بل أكثر القراء يخرجونها من طرف اللسان بجوار مخرج الطاء، ولا يخرجونها من مخرجها من حافة اللسان، وكذلك الجيم ما أكثر القراء الذين يجيدون بها عن مخرجها الصحيح، وإن كانوا يخرجونها من وسط اللسان إلا إن كثيرا منهم لا يضبط اللفظ بها على الوجه الصحيح، وغير ذلك الكثير مما هو معلوم عند أرباب هذا الفن.

- وقال حفظه الله: إن النطق بالميم على هذا النحو الذي وصفه من الإظهار مع الغنة أيسر من ترك الفرجة بين الشفتين، وهذا ذكره أيضا الأستاذ غانم القدوري في كتابه المسمى بالشرح الكبير، ويجاب عليه من عدة أوجه:

أولها: أن القراءة لا يشترط فيها أن تأتي دائما على الوجه الأيسر في اللغة، وإن كان هذا هو الغالب على القرآن، فكم من حرف ورد في القرآن على غير الأسهل في اللفظ، وذلك مثل الإشمام في ﴿تَأْمَنَّا﴾ لجميع القراء غير أبي جعفر، والإدغام المحض فيه أيسر. والإخفاء فيه أصعب منهما، ومع ذلك اختاره أبو عمرو الداني وقدمه في الأداء.

وكذلك قراءة ﴿لَدْنِي﴾ و﴿لَدْنِي﴾ في الكهف بالإشمام في ضمة الدال في رواية شعبة عن عاصم.

وكذلك الوقف بالروم والإشمام في أواخر الكلم فيه من الصعوبة ما فيه، ومع ذلك فقد صحت به التلاوة وانتشرت واستفاضت.

وكذلك ما ورد من الجمع بين الساكنين في وجه إسكان العين مع تشديد الميم في ﴿نِعْمًا﴾ في البقرة والنساء على قراءة قالون وأبي عمرو وأبي جعفر وشعبة، وكذلك القراءة بتشديد الطاء من ﴿اسْتَطَاعُوا﴾ في الكهف على قراءة حمزة، والجمع بين الساكنين في نحو ﴿مِن بَعْدِ ذَلِكَ﴾ لأبي عمرو البصري على وجه الإدغام الكبير، وغير ذلك الشيء الكثير.

قال الحافظ أبو عمرو الداني في كتابه جامع البيان بعد ذكر إسكان ﴿بَارِيكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧] لأبي عمرو وحكاية إنكار سيبويه له، فقال الداني: وَالْإِسْكَانُ أَصْحَحُ فِي الثَّقَلِ وَأَكْثَرُ فِي الْأَدَاءِ وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ وَأَخَذُ بِهِ، ثُمَّ لَمَّا ذَكَرَ نُصُوصَ رُؤَاتِهِ قَالَ: وَأَيُّمَةُ الْقُرَّاءِ لَا تَعْمَلُ فِي شَيْءٍ مِنْ حُرُوفِ الْقُرْآنِ عَلَى الْأَفْشَى فِي اللَّغَةِ وَالْأَقْيَسِ فِي الْعَرَبِيَّةِ، بَلْ عَلَى الْأَثْبَتِ فِي

الْأَثَرِ وَالْأَصْحَحِ فِي التَّثْقِيلِ، وَالرَّوَايَةِ إِذَا ثَبَتَ عَنْهُمْ لَمْ يَرُدَّهَا قِيَاسُ عَرَبِيَّةٍ وَلَا فُسُوْ لُغَةٍ؛ لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ يَلْزَمُ قَبُولُهَا وَالْمَصِيرُ إِلَيْهَا» (انظر النشر ١/١٠، ١١).

ثانيها: أن الأيسر في نحو ﴿هُم بَرَزُونَ﴾ [غافر: ١٦] هو الإظهار بدون غنة، وهو وجه صحيح أيضا، فهلا كانت القراءة بهذا الوجه هي المقدمة، أو هلا اقتصروا عليها دون رواية الإخفاء، وإنما قدموا الإخفاء لأنه كان حق الميم في هذا الموضوع أن تدغم في الباء للتجانس الذي بينهما، ولأن المتجانسين إذا سكن الأول منهما وجب الإدغام، ولم يمكن الإدغام هنا لتمييز الميم عن الباء بالغنة فتعين الإخفاء، وكان هو المقدم في الأداء.

ثالثها: أننا لا نسلم أن النطق بالميم المظهرة مع الغنة أيسر من النطق بها مخفأة مع الغنة، ولا نسلم أن الإطباق على الميم أيسر من ترك الفرجة، لأننا نجد الفرجة أيسر، على أن تكون الفرجة أدنى شيء على ما قدمنا ذكره من قبل في كيفية الإخفاء، ولو سلمنا أن الإطباق أيسر من الفرجة لكان لقاتل أن يقول في مقابلة ذلك أن التصاق اللسان بمخرج النون عند الإخفاء وإخراجها مظهرة مع الغنة أيسر من إخفائها، فهلا كان إخفاء النون على هذه الصفة أيضا لأنه أيسر؟!.

- وأقوى ما أراه احتج به حفظه الله هو ما نقله عن جماعة من مشاهير القراء أنهم ما قرءوا بترك فرجة بين الشفتين في ذلك، ولأن القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول، وليس ما ذكره بحجة إلا إذا كان إجماعا، لأن هذه الأمة لا تجتمع على ضلالة، وأنى له بنقل الإجماع في هذا ونحن نرى القراء في مشارق الأرض ومغاربها يقرءون بترك الفرجة وكذا يتلى القرآن في المحارِب والمحافل وغيرها، هذا مع ما قدمنا ذكره من النصوص الواردة عن أئمة التجويد

التي تدل على صحة ما ذهبنا إليه، والله الموفق وهو يهدي السبيل.

- وما ذكره **رَحْمَةُ اللَّهِ** من أن الشيخ عامر السيد عثمان أجبر القراء على القراءة بالفرجة وأنه استعمل ما له من سلطان ليحملهم على ذلك، فإنه ليس يُظَنُّ بأولئك القراء أن يقرءوا القرآن بوجه غير صحيح خوفاً من الشيخ أو رغبة في أن تكون لهم تسجيلات بالإذاعة، ولولا أنهم رأوا صحة ما ذهب إليه **رَحْمَةُ اللَّهِ** لما تابعوه عليه ولما رجعوا عن الصواب إلى الخطأ ولوقفوا له في ذلك، ولحاولوا أن يردوه إلى الصواب، وها هي تسجيلاتهم خارج الإذاعة في المحافل وغيرها يقرءون فيها بالفرجة ولم يكن للشيخ عامر سلطان عليهم في تلك المواضع. وهاهو الشيخ عبد العزيز عيون السود يتابع الشيخ عامر على القراءة بهذه الصفة وينقل ذلك إلى سوريا دون سلطان من الشيخ عامر عليه، وكيف يُظَنُّ بهم أن يتركون الصواب إلى الخطأ جميعهم، ولا يصرح أحد منهم ولو في لقاء واحد باحتمال أن يكون ذلك خطأ أو أن في صدورهم منه شيء، فالظن بهم غير ذلك، وحصول القبول منهم والرضا بالقراءة على هذه الصفة يعضد صحة هذا الوجه ويقويه، ويجعل النفس مطمئن إلى أنه الصواب مع ما ذكرناه من الأدلة عن المتقدمين من أهل العربية والتجويد، ولا يمكننا أن نتغافل عن المعنى اللغوي للإخفاء، ونزعم أن اللفظ بالمليم على النحو الذي يقرأ به أولئك يحقق معنى الإخفاء المنصوص عليه، وكم من حاذق قد يعسر عليه الإتيان باللفظ على وجهه وإن ارتفع شأنه وأخذ عنه الناس، قال الإمام أبو بكر ابن مجاهد وذكر الاختلاس في قوله تعالى ﴿يَهْدِي﴾ في سورة يونس لقالون ومن وافقه: قَالَ ابْنُ مُجَاهِدٍ: «قَالَ مَنْ رَأَيْتُهُ يَضْبُطُ هَذَا، وَسَأَلْتُ مُقَدَّمًا مِنْهُمْ مَشْهُورًا عَنْ ﴿يَهْدِي﴾، فَلَفَّظَ بِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ كُلِّ وَاحِدَةٍ تُخَالِفُ أُخْتَهَا» (انظر النشر ٢/٢٨٤).

قلت - وما أبرئ نفسي - : قَلَّ من رأيته يضبط الإشمام في ﴿لَدْنِهِ﴾، و﴿لَدْنِي﴾ في سورة الكهف على رواية أبي بن عياش عن عاصم. فهب أن رجلاً قرأ على شيخ ولم يكن ذلك الشيخ ضابطاً لبعض الأحرف واستطاع التلميذ أن يضبط تلك الأحرف على وجهها، فهل يترك ذلك التلميذ ما يتيقن أنه الصواب ويعمل بما أخذه عن شيخه مع علمه بغلظه؟، فكذلك لو أن بعض أهل الأداء وإن كثرت أعدادهم وارتفعت منزلتهم قد رويت عنهم القراءة على وجه ما، وثبت الحق بخلافه فلا يسع الآخذون عنهم إلا الرجوع إلى الصواب وترك ما روى عن أولئك مع الاعتذار لهم وإنزالهم منازلهم، والله الموفق وهو يهدي السبيل.

الرابعة: ورود كثير من النصوص عن أئمة العربية والتجويد خالية من ذكر إخفاء الميم الساكن عند الباء، وسواء كانت الميم أصلية نحو ﴿أَمْ يَظْهَرُ﴾ [الرعد: ٣٣] أو كانت منقلبة عن نون أو تنوين نحو ﴿أَنْبِئْهُمْ﴾ [البقرة: ٣٣]، ﴿عَذَابِ بَيْسٍ﴾ [الأعراف: ١٦٥]، واقتصارهم في ذكر الإخفاء على النون الساكنة عند حروف الإخفاء دون الميم، كذلك اقتصارهم على ذكر القلب دون الإخفاء في نحو ﴿أَنْبِئْهُمْ﴾ [البقرة: ٣٣]، و﴿عَذَابِ بَيْسٍ﴾، وتقدم حكاية كلام سيوييه، فقال في الكتاب ٤/٤٤٧: «فالميم لا تدغم في الباء، وذلك قولك: (أكرم به)، لأنهم يقلبون النون ميماً في قولهم: (العنبر)؛ و(من بدا لك). فلما وقع مع الباء الحرف الذي يفرون إليه من النون لم يغيروه؛ وجعلوه بمنزلة النون، إذ كانا حرفي غنة».

وقال في موضع آخر: «وإذا كانت مع الباء لم تتبين، وذلك قولك: شمباء والعمير، ولأنك لا تدغم النون وإنما تحوّلها ميماً، والميم لا تقع ساكنة قبل

الباء في كلمة، فليس في هذا التباس بغيره». «الكتاب: ٤/ ٤٥٥، ٤٥٦».

وفي الممتع لابن عصفور ٢/ ٦٩٨، ٦٩٩: «وعلة قلبها ميمًا هاهنا وعدم الإدغام أن الباء لا تقارب النون في المخرج كما قاربتا الراء واللام، ولا فيما يشبه الغنة وهو اللين، ولا في الغنة كما قاربتا الميم، فلما تعذر إدغامها في الباء قلبت معها ميمًا؛ لأن الباء من مخرج الميم فعمّلت معاملتها، فلما قلبت النون مع الميم قلبت ميمًا أيضًا مع الباء، وأمن الالتباس؛ لأنه ليس في الكلام ميم ساكنة قبل باء».

وقال أبو بكر ابن السراج المتوفي سنة ٣١٦ هـ في كتابه الأصول في النحو ٣/ ٢٧٣: «إِذَا كَانَتِ النُّونُ سَاكِنَةً وَبَعْدَهَا الْبَاءُ فَالْعَرَبُ تَقْلِبُ النُّونَ مِيمًا فَيَقُولُونَ: (العنبر): الْكِتَابَةُ بِالنُّونِ وَاللَّفْظُ بِالْمِيمِ، وَ(شَنْبَاءُ) أَيْضًا الْكِتَابَةُ بِالنُّونِ وَاللَّفْظُ بِالْمِيمِ فَيَقْلِبُونَ النُّونَ مِيمًا إِذَا كَانَتِ النُّونُ سَاكِنَةً يَقُولُونَ: (أَخَذْتَهُ عَن بَكْرِ) الْكِتَابَةُ بِالنُّونِ وَاللَّفْظُ بِالْمِيمِ فَيَقْلِبُونَ النُّونَ إِذَا سَكَنْتَ»، وقال ٣/ ٤٢٨: «فَالْمِيمُ لَا تُدْغَمُ فِي الْبَاءِ لِأَنَّهَا يَقْلِبُونَ النُّونَ مِيمًا فِي قَوْلِهِم: الْعَنْبَرُ وَمَنْ بِكَ».

وفي النهاية في غريب الحديث لابن الأثير المتوفي سنة ٦٠٦ هـ ص ٣٦٣/٤:

«فِي كِتَابِهِ لِوَأَثَلِ بْنِ حُجْرٍ «مَنْ زَنَى مِمَّ بَكْرٍ، وَمَنْ زَنَى مِمَّ ثَيْبٍ» أَيْ مِنْ بَكْرِ وَمِنْ ثَيْبٍ، فَقَلَبَ الثُّونَ مِيمًا، أَمَّا مَعَ بَكْرِ، فَلِأَنَّ الثُّونَ إِذَا سَكَنْتَ قَبْلَ الْبَاءِ فَإِنَّهَا تُقْلِبُ مِيمًا فِي التُّنْقِ، نَحْوُ عَنْبَرٍ وَشَنْبَاءِ، وَأَمَّا مَعَ غَيْرِ الْبَاءِ، فَإِنَّهَا لُغَةٌ يَمَانِيَّةٌ، كَمَا يُبَدِّلُونَ الْمِيمَ مِنْ لَامِ التَّعْرِيفِ».

وفي لسان العرب لابن منظور المتوفي سنة ٧٠٧ هـ ص ٥٠٧/١: «وَحَكِي سَيَّبَوِيَّةُ:

شَمْبَاءٌ وَشُمْبٌ، عَلَى بَدَلِ الثُّونِ مِيمًا، لِمَا يُتَوَقَّعُ مِنْ مَجِيءِ الْبَاءِ مِنْ بَعْدِهَا».

وقال أبو الفتح ابن جني المتوفي سنة ٣٩٢ في الخصائص ٣٢٦/٢، ٢١/٣: «النون الساكنة إذا وقعت بعدها الباء قلبت النون ميمًا في اللفظ، وذلك نحو: عمبر وشمباء في عنبر وشنباء».

وفي شرح شافية ابن الحاجب للرضي المتوفي ٦٨٦ ص ٢١٧/٣: «كل نون ساكنة قبل الباء: في كلمة كَعَنْبَرٍ، أو كلمتين نحو سَمِيعٌ بَصِيرٌ وذلك أنه يتعسر التصريح بالنون الساكنة قبل الباء، لأن النون الساكنة يجب إخفاؤها مع غير حروف الحلق كما يجيء في الإدغام، والنون الخفية ليست إلا في الغنة التي مُعْتَمَدُهَا الأنف فقط، والباء معتمدها الشفة، ويتعسر اعتمادان متواليان على مَحْرَجِي النفس المتباعدين فطلبت حرف تقلب النون إليها متوسطة بين النون والباء، فوجدت هي الميم، لأن فيه الغنة كالنون، وهو شفوي كالباء».

وفي شرحها لركن الدين المتوفي ٧١٥ هـ ٩٥١/٢: «تقلب النون ميمًا قبل الباء؛ لكراهة نبرتها نحو: شمباء وعمبر، في: شنباء، وعنبر».

وفي الكناش لصاحب حماة المتوفي سنة ٧٢٢ ص ٢٤٠/٢: «ذكر إبدال الميم من النون: فمنه: مطرد وهو إبدال الميم من كل نون ساكنة بعدها باء نحو: عنبر وشنباء، فتبدل النون ميمًا في اللفظ دون الخط وتقول: عمبر وشمباء».

وقال بدر الدين المرادي المتوفي ٧٤٩ في شرحه على ألفية ابن مالك المسمى توضيح المقاصد والمسالك ١٦٠٤/٣: «وقبل با اقلب ميمًا النون إذا ... كان مسكنا كمن بت انبذا: في النطق بالنون الساكنة قبل الباء عسر؛ لاختلاف مخرجيهما مع مباينة لين النون وغنتها لشدة الباء، فذلك وجب إبدالها قبل

فِي صِفَةِ إِخْفَاءِ الْمِيمِ

الباء ميمًا؛ لأنها من مخرج الباء ومثل النون في الغنة، ولا فرق في ذلك بين المنفصلة والمتصلة، وقد جمعها في قوله: «كمن بت انبذا» أي: من قطعك فألقه عن بالك واطرحه. وألف «انبذا» بدل من نون التوكيد الخفيفة.

ونحو هذا في شرح ابن عقيل المتوفي ٧٦٩ ص ٢٢٢/٤، وفي شرح الأشموني المتوفي سنة ٩٠٠ ص ١٢١/٤.

وفي همع الهوامع ٤٧٦/٣ للسيوطي المتوفي ٩١١: «وتبدل الميم من نون ساكنة قبل بَاء».

وقال أبو إسحاق الشاطبي المتوفي ٧٩٠ في شرحه على ألفية ابن مالك ٢٨٠/٩: «فإن سكنت - يعنى النون قبل الباء - وجب القلب ميمًا نحو: عمير في عنبر، وشمباء، في شنباء، و(مبك) في (من بك)، و(أمبت الله الزرع)، في (أنبت)، و(ممبر)، في (منبر)، وما أشبه ذلك..»

وقال أبو عمرو الداني في التيسير ٥٤: «وَكَاذًا أَجْمَعُوا عَلَى قَلْبِهَا مِيمًا عِنْدَ الْبَاءِ خَاصَّةً وَعَلَى إِخْفَائِهَا عِنْدَ بَاقِي حُرُوفِ الْمَعْجَمِ، وَالْإِخْفَاءُ حَالٌ بَيْنَ الْإِظْهَارِ وَالْإِدْغَامِ وَهُوَ عَارٌ مِنَ التَّشْدِيدِ».

وقال في جامع البيان ٦٨١/٢: «والحال الثالثة: أن يقلبا ميمًا خالصة من غير إدغام، وذلك عند الباء خاصة، وسواء كانت النون معها في كلمة أو كلمتين نحو قوله: ﴿وَيُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٦٥]».

وقال ابن الجزري في الطيبة: «واقبلهما مع غنة ميمًا بيا»، وكذلك في التمهيد لم يذكر إلا الإقلاب، لم يذكر الإخفاء، لكن ذكره في النشر ونقل الإجماع على الإخفاء في الميم المنقلبة عن نون أو تنوين.

وأما في الميم الأصلية فإنه ذكر فيها الإخفاء والإظهار في جميع كتبه، واختار الإخفاء وقدمه على الإظهار.

فهذه النصوص وأشباهاها اقتضت على ذكر الإقلاب في النون الساكنة عند الباء دون ذكر الإخفاء، وأكثرهم لم يذكر الإخفاء في الميم أصلاً، لكن في مقابلة ذلك نصوص كثيرة تذكر الإخفاء منها ما نقله أبو سعيد السيرافي وغيره عن الفراء قوله: «هي مخفأة»، وتقدم ذكره غير مرة.

وقال أبو عمرو الداني في التحديد ١٦٨ في الميم الساكنة عند الباء: «هي مخفأة لانطباق الشفتين عليهما كانطباقيهما على إحداهما».

وقال أبو بكر ابن الجزري المعروف بابن الناظم في شرحه على الجزرية المعروف بالحواشي المفهمة شرح المقدمة مخطوط ٢/١٣: «والغنة صفة النون ولو تنوينا والميم المدغمتان والمخفأتان».

وقال ص ٣٦: «اختلفوا في الميم إذا أتى بعدها باء، فبعضهم يخفيها مع الغنة، وهو المختار عند الجمهور، وعليه العمل، وهو مذهب ابن مجاهد وابن بشير^(١) وغيرهما، وبه قال الداني. وإلى إظهارها ذهب ابن المنادي وغيره، قال الناظم - يعني ابن الجزري - في كتاب التمهيد: وبالإخفاء آخذ، ثم قال شيخنا ابن الجندي: واختلف في الميم الساكن إذا لقيت باءً، والصحيح إخفاؤها مطلقاً، أي سواء كانت أصلية السكون ك﴿م بِظَهْرِ﴾ [الرعد: ٣٣]، أو عارضة السكون نحو: ﴿وَمَنْ يَعْتَصِم بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٠١]، وبعضهم يظهرها، وهو قليل غير مختار، وبه قال

(١) كذا في الأصل: ابن بشير، والصواب ابن بشر، وهو أبو الحسن علي بن محمد بن إسماعيل بن بشر الأنطاكي نزيل الأندلس وشيخها، توفي سنة ٣٧٧هـ، والله اعلم.

مكي».

وقال ص ٤٢: «النون الساكنة المتوسطة والمتطرفة والتنوين يقلبان ميما بغنة عند الباء نحو ﴿أَنْبِئْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٣٣]، ﴿أَنْ بُرِكَ﴾ [النمل: ٨]، وجه القلب عسر الإتيان بالغنة ثم إطباق الشفتين، ولم يدغم لاختلاف نوع المخرج وقلة التناسب فتعين الإخفاء وتوصل إليه بالقلب ميما ليشارك الباء مخرجا والنون غنة».

وقال عبد الدائم الأزهرى تلميذ ابن الجزري في شرحه على الجزرية المسمى الطرازات المعلمة ص ١٠٥: «إن الغنة صفة تابعة للنون الساكنة والتنوين، وكذا الميم عند سكونها...، فإن الغنة ثابتة مع ذلك كله حيث لا إظهار، كما نص عليه الشاطبي رحمته الله على في قوله: »

وغنة تنوين ونون وميم إن سكن ولا إظهار في الأنف يجتلي

وقال ص ١٧٦: «الميم الساكنة إذا أتى بعدها باء فإن المختار عند أهل الأداء الإخفاء، وعليه العمل، وهو مذهب ابن مجاهد وابن بشير^(١) وغيرهما، وبه قال الداني، وذهب ابن المنادى إلى إظهارها^(٢)، قال الناظم **رَحْمَةُ اللَّهِ** - يعنى ابن الجزري - في كتاب التمهيد في معرفة التجويد: وبالإخفاء آخذ، ثم نقل عن شيخه ابن الجندي أنه قال: اختلف أهل الأداء في الميم الساكنة إذا لقيت باءً، والصحيح إخفاؤها مطلقاً، أى سواء كانت أصلية السكون كـ ﴿أَمْ بَطِّهْرٍ﴾ [الرعد:

(١) كذا في الأصل ابن بشير، والصواب: ابن بشر، وهو أبو الحسن علي بن محمد بن إسماعيل بن بشر الأنطاكي نزيل الأندلس وشيخها، توفي سنة ٣٧٧هـ، وتقدم مثله قبل قليل، والله أعلم.

(٢) في المطبوع: «إدغامها»، وهو غلط، والله أعلم.

[٣٣]، أو عارضة السكون نحو: ﴿وَمَنْ يَعْنِمْ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٠١]، وبعضهم يظهرها، وهو قليل غير مختار، وبه قال مكي.

وقال ص ١٧٨: «احذر إخفاءها - يعنى الميم الساكنة - عند الواو والفاء لاتحاد مخرجهما، أى مخرج الميم بمخرج الواو وقربها من الفاء، فيظن أنها تخفي عندها كما تخفي عند الباء».

وقال ص ١٨٦: «والقلب عند الباء بغنة كذا...: القلب والإقلاب واحد، وهو اصطلاحاً عبارة عن ميم مقدرة مع إخفائها فيها غنة، فالنون الساكنة والتنوين يقلبان عند الباء ميماً توسطت أو تطرفت».

قال: «النون الساكنة والتنوين انقلبا ميماً لمشاركة الباء في المخرج والنون في الغنة، وذلك لعسر الإتيان^(١) بالغنة مع انطباق الشفتين، ولم يدغما في الباء لقلّة المناسبة بينهما».

وقال أبو الفتح المزي المتوفى ٩٠٦ في شرحه على الجزرية المسمى بالفصول المؤيدة ص ١٢٢: «قال تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]، فهذه ميم ساكنة لقيتها باء موحدة، وقد أجمع القراء إلا من شذ منهم على أن الميم الساكنة لا تدغم عند الباء، ثم اختلفوا بعد ذلك هل تظهر أو تخفي على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنها تظهر ولا تخفي بغنة، وإليه ذهب كثير من المحققين كطاهر بن غلبون وابن المنادى والإمام شريح، وبه جزم مكي وغيرهم. والثاني: أنها تخفي بغنة، وإلى هذا ذهب قوم منهم أبو الحسن الأنطاكي وأبو الفضل الخزاعي، وقد رُوِيَ كل من القولين عن ابن مجاهد. والثالث التخيير في إظهارها

(١) في المطبوع: «اللسان»، وهو تصحيف.

وإخفائها، ونسبه بعضهم إلى ابن مجاهد أيضا، والقول بالبيان أشهر وعليه الأكثر، قال الإمام شريح: وبه قرأت، وبه أخذ أبو عمرو الداني^(١)، وبه أخذت عن عدة من مشايخي، وقالوا: هذه صفة الإظهار ولفظ به كل فأتبق الشفتين على الحرفين إطباقا واحدا».

وقال خالد الأزهري في الحواشي على الجزرية ٧: «الغنة صفة تابعة للنون الساكنة والتنوين وكذا الميم عند سكونها ولو بالإدغام أو ما في حكمه كالإخفاء والإقلاب حيث لا إظهار».

وقال زكريا الأنصاري في الدقاق المحكمة شرح المقدمة ص ١١، في ذكر الغنة قال: «ومحلها النون ولو تنوينا والميم إذا سكنتا ولم تظهرا، والتقيد بهذين ذكره كثير منهم الشاطبي، وهو تقييد لكامل الغنة لا لأصلها كما ذكره الجعبري، وسيأتي إيضاحه في الكلام على قول الناظم: «وأظهر الغنة».

وقال في الموضوع المذكور ص ٢٧: «والغنة صفة لازمة لهما - يعني النون والميم - متحركتين أو ساكنتين، ظاهرتين أو مدغمتين أو مخفأتين، وهي في الساكن أكمل منها في المتحرك، وفي المخفي أكمل منها في المظهر، وفي المدغم أكمل منها في المخفي، (وأخفين) أنت (الميم إن تسكن بغنة لدى) أي عند (باء على المختار من) قول (أهل الأدا).. نحو ﴿وَمَنْ يَعْنِمِ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٠١]، وقيل بإظهارها، وقيل بإدغامها».

قال ص ٢٨: «واحذر عند واو وفا إخفاءك لها لاتحادها بالواو مخرجا، وقربها من الفاء، فيظن أنها تخفي عندهما كما تخفي عند الباء».

(١) قوله: «وبه أخذ أبو عمرو الداني فيه نظر، لما تقدم أن اختياره الإخفاء».

قال ص ٢٩: «والإقلاب للتنوين والنون ميمًا واجب عند الباء بغنة نحو ﴿أَنْبِئْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٣٣] لعسر الإتيان بالغنة ثم إطباق الشفتين عند الإظهار ولاختلاف المخرج وقلة التناسب مع الإدغام فتعين الإخفاء لقلبيهما ميمًا لمشاركتها الباء مخرجًا والنون غنة».

وقال ص ٢٩ - ٣٠: «والإخفاء لغة الستر، واصطلاحًا نطق بحرف بصفة بين الإظهار والإدغام عار عن التشديد مع بقاء الغنة في الحرف الأول، ويفارق الإخفاء الإدغام أنه بين الإظهار والإدغام وأنه عند غيره لا في غيره».

وقال الإمام القسطلاني **رَحِمَهُ اللهُ** المتوفي سنة ٩٢٣ في شرحه المسمى باللائئ السنية شرح المقدمة الجزرية ص ٣٥٧^(١): «الغنة تخرج من الخيشوم، وهو الأنف، وتكون في النون ولو تنوينًا والميم الساكتين حالة الإخفاء أو ما في حكمه من الإدغام بغنة».

وقال ص ٣٩٤: «الميم إذا أتى بعدها باء فلا يخلو إما أن تكون ساكنة أو تكون متحركة، فإن كانت ساكنة وجب إخفاؤها مع بقاء الغنة على المختار من قول أهل الأداء، وهو الذي اختاره الجمهور، وهو مذهب ابن مجاهد والداني وابن الجندي وغيرهم، وقال مكي بالإظهار، وأباه المحققون. قال الناظم - يعني ابن الجزري -: وبالإخفاء أخذنا».

وقال ابن الحنبلي المتوفي سنة ٩٧١ هـ في شرحه الفوائد السرية على المقدمة الجزرية (مخطوط ص ٤٠): «أشار إلى أنهما - يعني النون الساكنة والتنوين - كما قلنا بغنة عند الباء أخفيا بغنة عند باقي الحروف، فقوله: كذا؛ للتنبيه على

(١) انظر هداية المرید إلى شروح التجويد.

اعتبار صفة الغنة مع الإخفاء أيضا، وعني بالإخفاء الإخفاء المحض الذي لا قلب معه، وإلا فالإخفاء معتبر عند الباء أيضا».

وقال الملا على القاري المتوفي سنة ١٠١٤ هـ في كتابه المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية ص ٩٤ عند قول ابن الجزري (وغنة مخرجها الخيشوم): «وعلى كل تقدير، فعَدُّ الغنة من مخارج الحروف السبعة عشر لا يخلو من إشكال فتدبر، ثم رأيت المصنف ذكر في النشر أن المخرج السابع عشر الخيشوم، وهو للغنة، وهي تكون في النون والميم الساكنتين حالة الإخفاء أو ما في حكمه من الإدغام بالغنة، فإن مخرج هذين الحرفين يتحول في هذه الحالة عن مخرجهما الأصلي على القول الصحيح كما يتحول مخرج حروف المد من مخرجه إلى الجوف على الصواب».

قال ص ١٩٩: «واحذر لدى واو وفا أن تختفي: أمر بالحدز عن إخفاء الميم قبل الواو والفاء لدفع توهم من توهم أنها تخفي عندهما كما تخفي عند الباء كما يفعله جهلة القراء، وإنما نشأ ذلك من اتحاد مخرجها بالواو وقربها من الفاء، فيسبق اللسان لذلك إلى الإخفاء».

قال ص ٢٠٠: «وكما أن الإخفاء له مراتب كذلك الإظهار يكون قويا وغير قوي، ولذا قال: (واحذر لدى واو وفا أن تختفي) فالمعنى أنك إذا لم تظهرها عندهما كمال إظهارها يخشى إخفاؤها في أدنى مراتبها».

وقال ابن يالوشه التونسي رَحِمَهُ اللهُ المتوفي ١٣١٤ في كتابه الفوائد المفهومة شرح الجزرية المقدمة ص ١٣ في شرح قوله في الجزرية: «وغنة مخرجها الخيشوم»: «إن الغنة صفة لازمة للنون والميم إذا تحركتا أو سكنتا وأظهرتا لعدم استقرارها في الخيشوم، وإنما هي تابعة لموصوفها اللساني أو الشفوي،

وتكون حرفا في الإدغام بغنة والإخفاء لاستقرارها في الخيشوم فقط بدليل أنك إذا قلت (عن خالد) لم يكن للغنة مخرج، وإذا قلت: (عنك) كان مخرجها الخيشوم، فتبين من هذا أن الغنة حرف لفظي في الإخفاء والإدغام بغنة، وهو مراد الناظم، لأن مقصوده كمال الغنة لا أصلها، ويشهد له أن الشاطبي رحمته الله تعالى ذكر الغنة في مخارج الحروف وقيدها بقيد أن يكون ساكنا وأن لا يكون مظهرا حيث قال:

وغنة تنوين ونون وميم إن سكن ولا إظهار في الأنف يجتلي

وقال ص ٣٩: «وأما الميم الساكنة لها ثلاثة أحكام، إدغام بغنة وإخفاء مع الغنة وإظهار بلا غنة، أما الإدغام فيكون عند الميم مثلها» قال: «وأما الإخفاء مع الغنة فيكون عند الباء، ولهذا أمر - يعني ابن الجزري الناظم - بإخفائها بقوله (وأخفين الميم إن تسكن بغنة لدى باء)، وسواء كان السكون أصليا نحو ﴿أَمْ يَظْهَرِ﴾ [الرعد: ٣٣]، أم عارضا نحو ﴿وَمَنْ يَعْنَصِمْ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٠١]، أم تخفيفا نحو ﴿إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ﴾ [العاديات: ١١]، وهذا مذهب ابن مجاهد والداني واختاره الناظم ومذهب أهل الأداء بمصر والشام والأندلس وسائر البلاد الغربية، فتظهر غنتها من الخيشوم كإظهارها بعد القلب في نحو ﴿مِنْ بَعْدِ﴾ [البقرة: ٢٧]، وذهب جماعة كابن المنادي ومكي إلى الإظهار، وعليه أهل الأداء بالعراق والبلاد الشرقية، والوجهان صحيحان مقروء بهما إلا أن الإخفاء أكثر وأشهر، ولذا قال: (على المختار من أهل الأداء).

قال: «واحذر لدى واو وفا أن تختفي لسبق اللسان إلى الإخفاء لاتحاديها مع الواو في المخرج وقربها من الفاء، فيظن أنها تخفي عندهما كما تخفي عند الباء».

قال ص ٤٠: «حكم النون الساكنة والتنوين على أربعة أقسام..، والتحقيق أنها تتفرع إلى خمسة؛ الإظهار والإدغام بغنة أو بدونها، والإخفاء مع القلب أو بدونه».

قال: «والإخفاء لغة الستر، واصطلاحاً: نطق بحرف بصفة بين الإظهار والإدغام عار عن التشديد مع بقاء الغنة في الحرف الأول».

ثم قال ص ٤١: «وأما القلب عند حرف واحد وهو الباء، نحو ﴿أُنْبِئَتْ﴾ [الشمس: ١٢]، ﴿أَنْ بُورِكَ﴾ [النمل: ٨]، ﴿صُمُّ بُكْمٌ﴾ [البقرة: ١٨]، فينقلبان ميماً خالصة مع الغنة، وهذا معنى قوله: (والقلب عند الباء بغنة)، لكن في الحقيقة هو إخفاء الميم المقلوبة لأجل الباء، قال في النشر: فلا فرق حينئذ بين ﴿أَنْ بُورِكَ﴾ [النمل: ٨]، ﴿وَمَنْ يَعْتَصِم بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٠١].





تنبيهات

الأول: زعم بعضهم أنه لا يجوز القراءة بإظهار الميم الساكنة عند الباء في نحو ﴿أَمْ يَظُنُّوْنَ﴾ [الرعد: ٣٣]، قالوا لانقطاع أسانيدها، فلا يوجد لها سند متصل، وهذا القول في غاية السقوط، ولأن ذلك من الأوجه الجائزة في القراءة التي يمكن الاختصار على واحد منها، وذلك نحو أوجه البسمة بين السورتين، وأوجه الوقف على الهمز لحمزة، فأبي وجه قرأ به القارئ أجزاءً، ودخل غيره في الإجازة، وهذه المسألة ونحوها مما كثر فيه القول بغير تثبت، وانتشرت أقوال من ابتدع المتأخرين، وتحتاج إلى بسط، ولها موضع غير هذا نذكره فيها إن شاء الله تعالى.

الثاني: زعم بعضهم أن النون الساكنة يكون لها ظهور عند القاف والكاف، وأن هذه الحالة تطابق حالة إخفاء الميم عند الباء، قال: «لأن أقصى اللسان ينطبق على سقف الحنك الأعلى عند اللفظ بالنون المخفأة فلا ينفذ منه صوت»، قال: «فلم لا تسمون هذا إظهاراً مع الغنة؟» (اه).

قلت: «وهذا الكلام لا يستحق عناء الرد عليه، وهو استدلال بوجه خطأ على صحة وجه خطأ، لأن أقصى اللسان لا ينطبق انطباقاً كاملاً على مخرجي القاف والكاف عند النطق بالنون المخفأة، وإنما يتهيأ اللسان للنطق بالكاف أول القاف كما يحدث مع سائر حروف الإخفاء، ثم يحدث الانطباق الكامل بين أقصى اللسان وسقف الحنك الأعلى عند اللفظ بالقاف والكاف، وقد تقدم

بيان كيفية الإخفاء. والذين يلصقون أقصى اللسان بسقف الحنك الأعلى عند النطق بالنون المخفأة فإنهم لا يأتون بالنون على الوجه الصحيح، ويلفظون بنون مظهرة مع الغنة، وليس صنيعهم ذلك بحجة، لأن ذلك ليس بإخفاء، وهو لحن، وإنما مثلهم كمثل الذي يطبق الشفتين على الميم المخفأة عند الباء، نعم الإخفاء في النون عند القاف والكاف يكون في أقل مراتبه نظرا للتباعد الذي بين مخرج النون ومخرجي القاف والكاف، لكن ذلك لا ينبغي أن يوصل النون إلى حد الإظهار، وقد تقدم الكلام على مراتب الإخفاء قبل قليل. والله الهادي إلى سواء السبيل.





خلاصة البحث

﴿ يتلخص ما قررناه في بحثنا هذا في عدة نقاط: ﴾

أولها: النون الساكنة والتنوين يقلبان عند الباء ميمًا مخفأة مع الغنة على القول الصحيح، ومن قال بإظهار الميم فإنه وهم وغلط رده المحققون.

ثانيها: الميم الساكنة عند الباء فيها وجهان، أحدهما الإخفاء مع الغنة، وهو الأشهر والأكثر، والثاني الإظهار الحقيقي بدون غنة، والقول بالإدغام فيها لم يثبت، وهو لحن.

ثالثها: لا فرق في اللفظ بين الميم المنقلبة عن النون الساكنة والتنوين في نحو: ﴿أَنْبِئْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٣٣]، ﴿عَذَابٍ بَعْيسٍ﴾ [الأعراف: ١٦٥]، وبين الميم الأصلية من نحو: ﴿أَمْ يَظَاهِرُونَ﴾ [الرعد: ٣٣].

رابعها: لم يفرق أئمة التجويد بين معنى الإخفاء في النون أو الميم، وعليه فلا اختلاف في حقيقة الإخفاء بين النون المخفأة عند حروف الإخفاء وبين إخفاء الميم الساكنة الباء.

خامسها: وردت النصوص التي ترشد إلى كيفية إخفاء الميم الساكنة عند الباء عن جماعة من أهل الأداء، وأنها تدل على عدم إطباق الشفتين على الميم إطباقًا كاملًا.

سادسها: النصوص الواردة في ذلك وظاهرها الدلالة على إطباق الشفتين ليست على ظاهرها، فإما أريد بها حكاية الإظهار الذي هو الوجه الثاني في الميم،

أو أريد بها بيان العلة في الإخفاء، أو أراد أصحابها إطباقا غير كامل على الميم.
سابعها: وردت نصوص متواترة عن الأئمة في عدم إخفاء الميم الساكنة عند الفاء والواو كما يفعله كثير من جهلة القراء، وجاء فيها النهي عن تشبيه الواو والفاء بالواو، والذين يخفون الميم عند الفاء والواو من جهلة القراء يتركون فرجة بين الشفتين في ذلك، وهو ما يبين كيفية الإخفاء عند الباء، وأنه لا بد فيه من الفرجة.

ثامنها: كثرة الآخذين بالإطباق أو شهرتهم لا تقتضي صحة ذلك الوجه، خاصة مع كثرة المخالفين لهم وشهرتهم كذلك، بل هم أكثر وأشهر.

تاسعها: كيفية إخفاء الميم الساكنة عند الباء تكون بإطباق الشفتين عند الميم وترك أدنى فرجة بينهما وإخراج الغنة من الخيشوم حتى تتصل بمخرج الباء، ثم بإطباق الشفتين إطباقا كاملا على الباء دون تشديد، ثم ارتفاع الشفتين عن مخرج الباء.

عاشرها: صحة القراءة بوجه إظهار الميم الساكنة عند القراءة الباء على مذهب المشاركة من أهل الأداء، وعدم الالتفات إلى القول هذا بانقطاع إسناد هذا الوجه أو عدم جواز التلاوة به.

حادي عشرها: لو قرأ قارئ بإطباق الشفتين على الميم إطباقا كاملا وكان قد تلقاه عن شيوخه على هذا النحو أو رأى أدلة القائلين بهذا الوجه أقوى عنده من جهة النظر، فقد أصاب إحدى الحسنين إن شاء الله تعالى، ولكن الوجه الصحيح هو القراءة بالإطباق مع الفرجة.

ثاني عشرها: تلقى القارئ القراءة عن شيوخه على وجه خلاف الصواب لا يعني وجوب التزام القارئ بذلك الوجه، بل يلزمه أن يقرأه على وجه الصواب وأن يطرح ما تلقاه في تلك الحالة، لعدم جواز القراءة باللحن مع العلم.

ثالث عشرها: قول العلامة إبراهيم السمنودي في شرح آية العصر (جامع الخيرات ١٨١): «يجب إخفاء الميم لا غير عند رواة الإدغام الكبير لأبي عمرو ومن وافقه لأنهم يخفون الميم المتحركة قبل الباء في مذهبهم، ففي الساكنة من باب أولى» (اه).

فإنه لا يتابع عليه لأنه خلاف الرواية، وهو تفقه محض، وذلك أن مذهب عامة العراقيين ممن روى الإدغام الكبير هو الإظهار في الميم الساكنة عند الباء، وذلك هو المنصوص عليه في كتبهم، ولا قياس مع وجود النص، وما قرره **رَحْمَةُ اللَّهِ** في النظم المذكور بقوله: «والإخفاء أولى» هو الصواب الذي لا محيد عنه، وخالف في الشرح فأوجبه، والصواب عدم الوجوب كما في النظم.





خاتمة

يقول أفقر العباد إلى ربه أبو إبراهيم عمرو بن عبد الله الحُلَوَانِيُّ الْمِصْرِيُّ:

قد كتبت هذا البحث بعد أن استخرت الله **عَزَّجَلَّ** في كتابته، وترددت في ذلك مرات، كيف لا وهو يتعلق بكلام الله **عَزَّجَلَّ** وكيفية تلاوته، ومسألة قد اختلف فيها من جل قدرهم وعظم شأنهم من أهل العلم، وقال فيها بعضهم بخلاف ما قررته فيها، وشأني أحقر من أقول بخلاف من كان هذا وصفهم، وهم أئمة الدنيا ومصايح العلم وعنهم أخذنا القرآن ومنهم تعلمناه، ولولا أني أرى الحق فيما حررته في هذه المسألة، ولولا كثرة من يسألني عنها من طلبة العلم وغيرهم لما تجرأت أن أكتب فيها كلمة، ولوددت أني اكتفيت بما تلقيته عن شيوخ وتعلمته منهم فنقلته إلى غيري دون نظر في هذه المسألة، لأن شأن كلام الله وكيفية تلاوته أعظم من أن ينظر فيه أمثالي من المتطفلين على العلم وأهله، وأنا أحمد الله أن الذي تلقيته عن مشايخي هو الذي وافق ما وصلت إليه من نتائج في هذه المسألة بعد تحريرها والتدقيق فيها، ولقد هممت مرات أن أقطع هذا البحث وأمزق فقراته وأطوي ملفاته، لكن في كل مرة أهم بذلك أجدي منجذبا إلى تكملته، وإني أسأل الله أن يكون ذلك من عنده، وألا يكون لنفسي أو للشيطان فيه نصيب، ولقد دقت فيه، وأطلت البحث في بطون كتب اللغة وكتب التجويد، والرسائل والأبحاث المؤلفة بخصوص هذه المسألة وغيرها، وأحسب أني لم آلو جهدا في البحث والتنقيب بين طيات الكتب وفي رسائل الذين ألفوا فيها، وأسأل الله العظيم بفضله وكرمه أن أكون

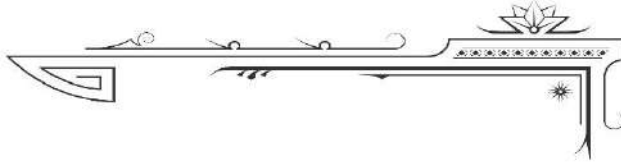
قد أصبت الحق فيها، وأعوذ به أن أكون قد كتبت فيه شيئاً يقوى حجة المخالفين أو تأولت ما لا يحتمل التأويل، كما أسأل الله أن يجعل عملي خالصاً لوجهه، وألا يجعل لأحد معه فيه شيئاً، وأن يتقبله مني بفضله ومنه وكرمه، وأن يكتبني عنده وإخواني من الموافقين والمخالفين في هذه المسألة من أهل القرآن الذين هم أهله وخاصته، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وكتبه

عمرو بن عبد الله الحلواني المصري

حلوان - القاهرة ١٣ محرم ١٤٤٠





المصادر، والكتب

- ١- **الكتاب** لعمر بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفي: ١٨٠هـ) المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة.
- ٢- **فتح الوصيد في شرح القصيد** لعلم الدين السخاوي المتوفي ٦٤٣هـ، تحقيق مولاي محمد الإدريسي الظاهري، مكتبة الرشد.
- ٣- **إبراز المعاني من حرز الأماني**، لأبي القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (المتوفي: ٦٦٥هـ)، دار الكتب العلمية
- ٤- **النشر في القراءات العشر** لشمس الدين أبي الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفي: ٨٣٣هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع (المتوفي ١٣٨٠هـ)، المطبعة التجارية الكبرى.
- ٥- **التمهيد في علم التجويد**، لشمس الدين أبي الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفي: ٨٣٣هـ)، تحقيق: علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض.
- ٦- **الفوائد المسعدية شرح المقدمة الجزرية** لعمر بن إبراهيم بن علي المسعدي. تحقيق: جمال السيد رفاعي، طبعة مكتبة أولاد الشيخ.
- ٧- **هداية القاري إلى تجويد كلام الباري**، لعبد الفتاح بن السيد عجمي بن

السيد المرصفي المصري الشافعي (المتوفي: ١٤٠٩هـ)، مكتبة طيبة، المدينة المنورة.

٨- **الزيادة والإحسان في علوم القرآن**، لمحمد بن أحمد بن سعيد الحنفي

المكي، شمس الدين، المعروف بعقيلة (المتوفي: ١١٥٠ هـ)، مركز البحوث والدراسات جامعة الشارقة الإمارات

٩- **إعراب القرآن**، لعلي بن الحسين بن علي، أبي الحسن نور الدين جامع

العلوم الأصفهاني الباقولي (المتوفي: نحو ٥٤٣هـ)، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، دارالكتاب المصري - القاهرة، ودارالكتب اللبنانية - بيروت.

١٠- **سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي**، لأبي القاسم (أو أبي البقاء)

علي بن عثمان بن محمد بن أحمد بن الحسن المعروف بابن القاصح العذري البغدادي ثم المصري الشافعي المقرئ (المتوفي: ٨٠١هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر.

١١- **الكنز في القراءات العشر**، لعبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه بن عبد الله

بن علي ابن المبارك التاجر الواسطي المقرئ تاج الدين ويقال نجم الدين (المتوفي: ٧٤١هـ)، تحقيق: خالد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية القاهرة.

١٢- **الدر النثير والعذب النмир**، لعبد الواحد بن محمد بن علي ابن أبي السداد

الأموي المألقي (المتوفي: ٧٠٥ هـ)، أحمد عبد الله أحمد المقرئ، دار الفنون للطباعة والنشر - جدة

١٣- **شرح طيبة النشر في القراءات**، لأبي بكر ابن الجزري، محمد بن محمد

بن يوسف، دار الكتب العلمية - بيروت.

١٤- **غيث النفع في القراءات السبع**، لعلي بن محمد بن سالم، أبي الحسن

النوري الصفاقسي المقرئ المالكي (المتوفي: ١١١٨هـ)، دار الكتب العلمية

- بيروت.

١٥- **التعليقة على كتاب سيويه**، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، (المتوفى: ٣٧٧هـ)، تحقيق، عوض بن حمد القوزي.

١٦- **البدیع في علم العربية**، لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ)، تحقيق فتحي أحمد على الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

١٧- **الموضح في التجويد**، لعبد الوهاب بن محمد بن عبد الوهاب القرطبي، دار الكتب العلمية.

١٨- **الحجة للقراء السبعة** لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، (المتوفى: ٣٧٧)، تحقيق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجايي، دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت.

١٩- **اليسير في القراءات السبع**، لعثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبي عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)، تحقيق: اوتو تريزل، دار الكتاب العربي - بيروت.

٢٠- **جامع البيان في القراءات السبع**، لعثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبي عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)، جامعة الشارقة - الإمارات.

٢١- **الإقناع في القراءات السبع**، لأحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، أبي جعفر، المعروف بابن الباذش (المتوفى: ٥٤٠هـ)، دار الصحابة للتراث.

٢٢- **الإنباء في تجويد القرآن**، لأبي الأصبع عبد العزيز بن علي السُماتي الإشبيلي المعروف بابن الطحان (ت ٥٦١هـ)، تحقيق حاتم الضامن.

٢٣- **منظومة المقدمة فيما يجب على القارئ أن يعلمه (الجزرية)**، لشمس

- الدين أبي الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفي: ٨٣٣هـ).
- ٢٤- الحواشي المفهمة في شرح المقدمة لأبي بكر ابن الجزري، مخطوط، مكتبة السليمانية باستانبول، رقم ١٦٠.
- ٢٥- المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية، للملا على القاري، تحقيق أسامة عطايا، دار الغوثاني، دمشق.
- ٢٦- جهد المقل لمحمد بن أبي بكر المرعشي الملقب بساجقلى زاده، المتوفي ١١٥٠، تحقيق سالم قدوري، دار عمار.
- ٢٧- بيان جهد المقل، للمرعشي المذكور، مخطوطتان.
- ٢٨- الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية، لخالد الأزهري، مطبعة البابي الحلبي.
- ٢٩- الرعاية في التجويد، لمكي ابن أبي طالب، مؤسسة قرطبة.
- ٣٠- الطرازات المعلمة في شرح المقدمة، لعبد الدائم الأزهري المتوفي ٨٧٠، تحقيق نزار خورشيد، دار عمار.
- ٣١- شرح الجزرية لطاش كبرى زاده، مجمع الملك فهد، المدينة المنورة.
- ٣٢- الآلي السنية شرح المقدمة الجزرية، لأحمد بن محمد القسطلاني، تحقيق عبد الرحمن الطرهوني.
- ٣٣- الفوائد السرية في شرح الجزرية، لمحمد بن إبراهيم ابن الحنبلي، المتوفي ٩٧١، مخطوط بالمكتبة الأزهرية ١/١٢١.
- ٣٤- الفصول المؤيدة للوصول إلى شرح المقدمة، لأبي الفتح ابن المزي، المتوفي ٩٠٦، تحقيق جمال السيد رفاعي، مكتبة أولاد الشيخ.
- ٣٥- الفوائد المفهمة في شرح الجزرية المقدمة، لمحمد بن علي ابن يالوشه، المطبعة التونسية بسوق البلاط.

- ٣٦- أحكام قراءة القرآن الكريم، لمحمود خليل الحصري.
- ٣٧- الشرح الكبير على الجزرية، للأستاذ غانم قدوري الحمد، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية، جدة.
- ٣٨- أبحاث في علم التجويد، للأستاذ غانم قدوري الحمد.
- ٣٩- مقالة بعنوان: الأدلة القوية على أن الصواب في إخفاء الميم الساكنة عند الباء هو الإطباق، للأستاذ أبي عبد الرحمن علي المالكي، شبكة الآجري.
- ٤٠- البسيط في علم التجويد للشيخ بدر حنفي محمود، دار المغني للنشر والتوزيع.
- ٤١- الأنوار البهية في حل الجزرية، للشيخ عبد الباسط حامد محمد الشهير بـ عبد الباسط هاشم.
- ٤٢- الخصائص: المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصل (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب
- ٤٣- شرح شافية ابن الحاجب: المؤلف: محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، نجم الدين (المتوفى: ٦٨٦هـ)، مجموعة من المحققين، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.
- ٤٤- شرح شافية ابن الحاجب، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين (المتوفى: ٧١٥هـ)، مكتبة الثقافة الدينية.
- ٤٥- الكناش في فني النحو والصرف، المؤلف: أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (المتوفى: ٧٣٢هـ)، تحقيق: رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.
- ٤٦- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المؤلف: أبو محمد بدر

الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي
(المتوفى: ٧٤٩هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي.

٤٧- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المؤلف: علي بن محمد بن عيسى،
أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ)، دار الكتب
العلمية بيروت - لبنان.

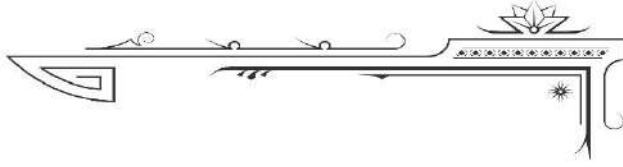
٤٨- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر،
جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هندراوي،
المكتبة التوفيقية، مصر.

٤٩- لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن علي، أبي الفضل، جمال الدين ابن منظور
الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ). دار صادر - بيروت.

٥٠- بعض الرسائل المنشورة على شبكة الانترنت لجماعة من الباحثين.

٥١- دفع بعض الشبهات في حكم إخفاء الميم، لعبد الحكيم عبد الرزاق،
ملتقى أهل التفسير.





فهرس الموضوعات

٤	مقدمة
٨	حكم النون الساكنة والتنوين والميم الساكنة عند الباء
٤٦	شبهات والرد عليها
٧٠	تنبيهات
٧٢	خلاصة البحث
٧٧	المصادر، والكتب
٨٣	فهرس الموضوعات

